

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٤٩

الثلاثاء ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيتالا/السيدة باندور/السيدة ماييسا - أنكاكولا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيدة مونتيفيرينغ
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد تروبولس يابرا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن/السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

سعيًا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1933807 (A)



تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/801)

غانا، غواتيمالا، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاوتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان واليونان .

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماءهم: السيدة فومزيلي ملامبو - نكوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والسيدة لينا إيكومو، بالنيابة عن شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، والسيدة آلاء صلاح، وهي من نشطاء المجتمع المدني ومن القيادات المجتمعية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة الأشخاص التالية أسماءهم: السيدة كلير هاتشينسون، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعنية بشؤون المرأة والسلام والأمن، وسعادة السيدة مارا ماريناكي، المستشارة الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، والسيدة أمارسانا دريسورين، كبيرة المستشارين المعنية بالقضايا الجنسانية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أَقْرَح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المتبعة في هذا الشأن.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

سعيًا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/801)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام والوزراء والممثلين الموقرين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، تايلند، تركيا، تونس، الجبل الأسود، ملديف، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون،

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإبداء ببيانات بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تنضم الولايات المتحدة إلى الدول الأعضاء الأخرى دعماً للقرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) بشأن المرأة والسلام والأمن. نحن نظل ملتزمين التزاماً شديداً بهذه القضية. وأثني على جنوب أفريقيا لروح التعاون التي قادت بها هذه العملية.

ومع ذلك، يشير القرار إلى وثائق سابقة تتضمن إشارات إلى الصحة الجنسية والإنجابية. يجب أن أشير إلى أنه لا يمكننا قبول الإشارات إلى الصحة الجنسية والإنجابية أو أية إشارات إلى الإنهاء الآمن للحمل أو قبول صيغة من شأنها أن تشجع الإجهاض أو تلمح إلى الحق في الإجهاض. لقد ذكرت الولايات المتحدة بوضوح في العديد من المناسبات، وبما يتمشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ وتقريره، أننا لا نعترف بالإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة ولا ندعمه في مبادراتنا العالمية لمساعدة النساء.

ينبغي للأمم المتحدة ألا تضع نفسها في موقف تعزيز حق في الإجهاض أو اقتراحه، سواء في عملها الإنساني أو الإنمائي. يتيح قرار جديد بشأن المرأة والسلام والأمن فرصة لتسليط الضوء على الخطر الشخصي الكبير الذي تواجهه المرأة والتأكيد على الجهود المبذولة لدعم وحماية النساء العاملات في بناء السلام. ويسرنا أن هذا القرار يتضمن عناصر من جدول أعمال المرأة والسلام والأمن متعلقة بحفظ السلام لأن النساء، وكما نعلم جميعاً، يعملن على تحسين فعالية بعثات حفظ السلام.

ومع ذلك، فإن القرار يخفق في أن يلقي بكامل ثقل المجلس ودعمه خلف النساء اللاتي يضعن حياتهن على المحك كل يوم لبناء السلام. كما يستبعد القرار جوانب رئيسية في إعلان العمل لحفظ السلام المعني بالالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والذي يؤكد أن الدول الأعضاء يجب

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/800، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، والوثيقة S/2019/801، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا موجهة إلى الأمين العام، يحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2019/841، التي تتضمن نص مشروع قرار والذي قدمته الأردن، أرمينيا، أستراليا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، البرتغال، تركيا، تونس، جمهورية كوريا، مقدونيا الشمالية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، سان مارينو، سويسرا، الفلبين، كندا، ليبيريا، المغرب، النرويج.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت.

تم التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩).

امتداد جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. لم نر تقدماً كافياً في ضمان المشاركة المحدية للمرأة، أو في زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، أو في بناء التصدي الفعال للعنف الجنسي المرتبط بالصراعات.

في جميع الحالات، يجب أن يشمل هذا خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. أعلم أنه لا تتفق مع ذلك جميع الدول الأعضاء، ولكن من وجهة نظر المملكة المتحدة فإن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية تشكل جزءاً حيوياً من الخدمات العامة للمرأة في جميع البلدان وجزءاً حيوياً من ضمان قدرة النساء على أداء دور مساوٍ حقاً في بناء بلادهن. إننا نرحب بدعم القرار لتهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني، وكذلك أهمية التمويل، الذي نعتبره ضرورياً للمنظمات والأفراد للقيام بعملهم دون تدخل ودون خوف.

ومع ذلك، لا بد لي من القول إن المملكة المتحدة شعرت بخيبة أمل لأن المجلس لم يغتنم الفرصة لصياغة قرار أكثر طموحاً في نطاقه.

أولاً، نعتقد أن القرار كان من الممكن أن يفتح آفاقاً جديدة لو تضمن صياغة واضحة بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان وحمايتهن وأمنهن. إن عمل المدافعات عن حقوق الإنسان ضروري لمسار الديمقراطية والحفاظ على السلام وتحقيقه.

ثانياً، نأسف لأنه لم يكن بالإمكان إدراج تقدير أكبر لدور المجتمع المدني في التنفيذ. نتحدث كثيراً عن التنفيذ في الجلسات والفعاليات في نيويورك، ولكن المجتمع المدني، وخاصة النساء على مستوى القواعد الشعبية، مسؤولون عن تحويل قرارات المجلس إلى حقيقة على أرض الواقع. إنهم هم المتواجدون في الخطوط الأمامية، وهم بحاجة إلى قدر أكبر من التقدير والدعم من أجل إحداث تغيير أكبر وأكثر فعالية.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تمنى بلجيكا جنوب أفريقيا على اتخاذ القرار ٢٤٩٣

أن تكفل بشكل جماعي إدماج منظور جنساني في جميع مراحل عمليات السلام.

وبينما نقدر تنويه القرار باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، نشعر بخيبة الأمل لأنه أخفق في إبراز جوانب هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية والشرطية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بشكل فردي، ينبغي لنا جميعاً اتخاذ خطوات لمعالجة الحواجز المستمرة التي تواجهها حفظة السلام من النساء والتغلب على هذه الحواجز في أنظمتنا. إننا نواصل حث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على اعتماد وتعزيز سياسات لتحقيق هذه الأهداف.

السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يسر المملكة المتحدة أن تصوت لصالح القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي اقترحته اليوم جنوب أفريقيا، ونحن ممتنون جداً لجهودكم، سيدي، لتأمين توافق آراء المجلس بشأن القرار وجهود بعثتكم.

نرحب بتركيز القرار على التنفيذ. إن التنفيذ هو الأولوية الرئيسية للمملكة المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، ونتطلع إلى الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل. نحن نعتقد أن قرار اليوم يمثل الدفعة الأخيرة التي يجب على المجلس أن يعطيها بشأن التنفيذ. من وجهة نظر المملكة المتحدة، ينبغي أن ينصب تركيزنا الآن على تحقيق طموح الإطار الحالي الكامل لقرارات المرأة والسلام والأمن وليس التركيز على الخروج بالمزيد من النصوص.

أنتقل إلى النص نفسه، والذي نؤيد تأكيده على دعوة المجلس إلى التنفيذ الكامل - وأشد على كلمة "الكامل" - للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتشجيعه على زيادة مشاركة الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك زيادة الدعم للمجتمع المدني.

إن التأكيد على التنفيذ الكامل - ومرة أخرى أشدد على كلمة "الكامل" - هو أمر حيوي. فجوة التنفيذ واضحة على

إن القرار تذكير بأن من واجبنا بوصفنا دولا أعضاء أن نضعف جهودنا لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة التي تشكل جزءا من خطة المرأة والسلام والأمن، بكل أحكامها. والقرار يسلط الضوء على عنصر حاسم في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وهو دور المجتمع المدني. ويشمل ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والقيادات النسائية المجتمعية، الرسمية منها وغير الرسمية، والعاملات في مجال بناء السلام والعاملات في مجال السياسة والمدافعات عن حقوق الإنسان، وكلها تؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

ويساورنا قلق شديد إزاء الهجمات والأعمال الانتقامية ضد الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني بصفة عامة، وإزاء الجهود المتضاربة التي تبذلها بعض الدول للتراجع عن خطة المرأة والسلام والأمن وعن الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان. ونقف صفا واحدا مع العديد من الدول الأعضاء في المجلس والأمم المتحدة - كما سمعنا من ممثلي بلجيكا والمملكة المتحدة - وكذلك مع المجتمع المدني بغية مقاومة هذه الجهود.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تشكر فرنسا جنوب أفريقيا على جهودها في سياق صعب وترحب بوحدة مجلس الأمن. إن هذا انتصار لخطة المرأة والسلام والأمن، التي ستحتفل بذكرها السنوية العشرين في العام المقبل. وترحب فرنسا بدعوة القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتعلقة بهذه الخطة، التي تعزز بعضها بعضا وتلتزم بها فرنسا في جميع جوانبها.

كنا نود أن يحظى دور المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان بالاعتراف الكامل. وفي الواقع، كيف يمكننا أن ننظر في إمكانية تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن دون مشاركة المجتمع المدني والنساء في الميدان اللواتي يحاولن تغيير الوضع الراهن عن طريق المطالبة بالدور الذي يليق بهن.

(٢٠١٩) بشأن المرأة والسلام والأمن. إن تصويتنا لصالح القرار يعكس التزام بلدي التام بجدول الأعمال وبتمكين المرأة. عشية الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نرحب بالتشديد على أهمية تنفيذ التزاماتنا المشتركة.

ومع ذلك، نأسف لأنه لم يكن من الممكن اليوم اتخاذ قرار يؤكد الدور الرئيسي للمدافعين عن حقوق الإنسان في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نأسف لأن مجلس الأمن لم يكن في وضع يسمح له بدعوة البلدان إلى اتخاذ تدابير لحماية المجتمع المدني وصون التفكير النقدي وحرية التعبير.

وعلى غرار ما قمنا به في مناقشات المجلس السابقة بشأن مسائل مماثلة، نود أيضا أن نسلط الضوء على أنه من الواضح أن التنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يعني التنفيذ الكامل لجميع أحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع بشغف إلى العمل مع جميع الأعضاء خلال العام الذي سنحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيدة مونتيفيرنغ (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر جنوب أفريقيا لتسليط الضوء على أهمية خطة المرأة والسلام والأمن في سياق قرار اليوم ٢٤٩٣ (٢٠١٩). باتخاذ هذا القرار، يشدد مجلس الأمن مرة أخرى على الدور الحاسم التي يوليه لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات، والإغاثة والتعافي. وهذه هي المرة العاشرة التي يتخذ فيها مجلس الأمن قرارا بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو موضوع يظل أولوية ألمانية منذ المرة الأولى قبل ١٩ عاما. ونوافق على أن التنفيذ هو مفتاح إحراز التقدم، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه.

السلام والعمليات السياسية. وتُعتمد اتفاقات السلام بدون أحكام تراعي احتياجات وأولويات النساء والفتيات. ولا تتلقى المنظمات النسائية سوى النسبة الهزيلة بشكل مخزن المتمثلة في ٠,٢ في المائة من المعونة الثنائية الموجهة إلى الحالات الهشة والمتضررة من النزاعات. ويزداد عدد الاعتداءات على النساء من المدافعات عن حقوق الإنسان والمشاركات في العمل الإنساني وبناء السلام. والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لا يزال يُستخدم كسلاح من أسلحة الحرب، وضحايا هذا العنف كثيرا ما يجرمن من العدالة أو الدعم. وفي هذا العام وحده، احتاجت الملايين من النساء والفتيات إلى الخدمات المنقذة للحياة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتطلب الأمر بالنسبة لملايين الأخريات القيام بالتدخلات اللازمة لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وهناك أيضا عدد متزايد من الجماعات المسلحة التي تجعل من عدم المساواة بين الجنسين هدفا استراتيجيا وكره النساء جزءا من أيديولوجيتها الأساسية. وبطبيعة الحال، نعلم أن النساء والفتيات ما زلن يعانين من آثار النزاع بشكل عام. وعلى سبيل المثال لا الحصر في شمال شرق سورية، شهدنا الآلاف من النساء والأطفال الهاربين من العنف الذي اندلع مؤخرا. ولكن على الرغم من هذه السلسلة من الأوهام المروعة، فإننا لن نستسلم. وهذه بالنسبة لي أولوية مطلقة.

ويمكننا أن نشير إلى بعض أوجه التقدم على الأقل. ففي اليمن، الذي غابت فيه المرأة عن جولات المشاورات الرسمية، قام مبعوثي الخاص بإنشاء الفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية بغية ضمان أخذ آراء المرأة اليمنية في الحسبان. وفي غينيا - بيساو، اضطلعت المرأة بدور مباشر في الخروج من المأزق السياسي في العام الماضي، بدعم من صندوق بناء السلام. وقادت تعبئة للمطالبة بسن قوانين بشأن التكافؤ تفرض حدا أدنى بمعدل ٣٦ في المائة من النساء في بطاقات الاقتراع، وقامت

ومن المؤسف أن مجلس الأمن لا يزال صامتا إزاء المسألة الحاسمة المتمثلة في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، التي بدونها تظل حقوق المرأة عرضة للخطر ولا يمكننا الاستجابة للاحتياجات الأساسية لضحايا العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن فرنسا ستواصل دعم التنفيذ الكامل - والصعب - لخطة المرأة والسلام والأمن. وسيرتهن ذلك بتنفيذ هذا المكسب برمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): من الواضح أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحدى الأولويات العليا للأمم المتحدة قاطبة. ونرى ذلك في اتخاذ مجلس الأمن للعديد من القرارات، بما في ذلك القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والعديد من القرارات اللاحقة. ونراه في الاعتراف العالمي بالدور المركزي الذي يجب أن تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. كما نراه عندما نجتمع لمناقشة هذه المسألة. عندئذ تغص القاعة بالحاضرين وتكون قائمة المتكلمين أطول قائمة على الإطلاق. وهذا بالضبط ما يقع اليوم.

وبالنظر إلى كل هذا الدعم القوي والفهم المشترك، فإننا قد نغفر لمن يظن من المراقبين أن الأمور تتحسن بشكل كبير. ولكن الحقيقة المؤسفة هي - ويجب أن نكون صرحين بشأنها - أن الالتزام الذي يتجلى دوما حول هذه الطاولة لا يُترجم إلى تغيير حقيقي في جميع أنحاء العالم. ولا يتحقق بالسرعة الكافية ونطاقه لا يتسع بما فيه الكفاية. إن التغيير يتحقق بوتيرة بطيئة جدا بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي ترهن به حياتهن، وبالنسبة لفعالية جهودنا من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

فبعد نحو عقدين من الزمن وعلى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال المرأة تواجه الإقصاء من العديد من عمليات

واليوم، نحن ندرك مدى التقدم وكم يجب أن نفعل ما هو أكثر من ذلك. فعندما نُقَصِّر، تعاني النساء والفتيات وجميع أفراد المجتمع من العواقب. فالتقاعس في مجال حقوق المرأة ومبادئ خطة المرأة والسلام والأمن يكبد تكاليف باهظة. فلنعمل معا لتغيير السرد وتحسين الوضع على أرض الواقع من خلال التنفيذ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو - نغوكا.

السيدة ملامبو - نغوكا (تكلمت بالإنكليزية): هناك رسالة مشتركة صادرة عن النساء المتأثرات بالنزاع والجهات الفاعلة التي تهتم بالمرأة ومسائل السلام والأمن - سواء أكانت النساء في أفغانستان أو ليبيا أو السودان أو بوروندي أو الفلبين أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو اليمن أو كولومبيا؛ وسواء تعلق الأمر بالنساء الأكراد أو اليزيديات، أو الفتيات الموجودات هنا لهذا الأسبوع أو جهات التنسيق العالمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن من مختلف البلدان؛ أو كن من حفظة السلام من أمثال نساء جنوب أفريقيا اللاتي تشاركن معنا قصصهن المؤثرة بالأمس، مما يبرز الحاجة إلى زيادة عدد النساء النظاميات - فإن الرسالة المدوية والمشاركة هي أن التقدم بطيء جدا، والإرادة السياسية ليست قوية بما يكفي، والممانعة ضد احتياجات المرأة ومصالحها تهدد التقدم الذي أحرزناه، وتُباعَد أكثر بيننا وبين من هم في أمس الحاجة إلى عزمنا ودعمنا. هذا على الرغم من العديد من الكلمات والاتفاقات والمناقشات والفعاليات الطيبة. فالتغيير ليس حقيقيا كما ينبغي أن يكون.

وإذ أخطب مجلس الأمن اليوم، فإنني أهيب بنا أن نستجيب لنداء هؤلاء النسوة. وبينما ناقش تقرير الأمين العام (S/2019/800)، يجب أن يكون هدفنا سد الفجوة بين الأقوال والأفعال، كما أوضح الأمين العام. وعلى الرغم من أننا نتفق على كثير، فإن سجل الأداء الجماعي ليس حيث يجب أن

بدور أساسي في نجاح الانتخابات هذا العام. وكانت هناك أعداد قياسية من المرشحات والناخبات، وحقق البلد التكافؤ في المناصب الوزارية. وفي سورية، تشكل المرأة حوالي ٣٠ في المائة من أعضاء اللجنة الدستورية الجديدة، بمن في ذلك بعض الناشطات من المجلس الاستشاري للمرأة اللواتي عملن من أجل السلام طوال هذه السنوات.

وداخل الأمم المتحدة نفسها، تقوم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام بتنفيذ سياسة جديدة وأقوى بشأن المرأة والسلام والأمن. ووجهت تعليمات إلى جميع رؤساء البعثات السياسية الخاصة والمبعوثين الخاصين لدي بتقديم تقارير منتظمة عن جهودهم الرامية إلى تعزيز المشاركة المباشرة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، بطرق تكفل لها التأثير على النتائج. وقد أدرج الآن هدف متعلق بالمرأة والسلام والأمن في جميع عقود كبار المدراء المتصلة بولايات السلام والأمن. وفي عملياتنا لحفظ السلام، نعمل على إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وزيادة مشاركة المرأة. وقد انخفضت حوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين بمقدار النصف، وقد تحركنا أخيرا لتحسين النسبة المئوية للمرأة في المكون العسكري ومكون الشرطة في عملياتنا. وقمت بتعيين عدد أكبر من النساء كرؤساء ونواب لرؤساء البعثات، ونسعى إلى تدابير طارئة لتحقيق التوازن بين الجنسين.

إن المرأة والسلام والأمن من الأركان الثمانية ذات الأولوية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي أقرها حتى الآن أكثر من ١٥٠ بلدا. وقد طلبت أيضا من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تحسين الرصد والإبلاغ عن التهديدات والعنف ضد الناشطين، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان من النساء، مع تضمينه في علامات الإنذار المبكر لتساعد النزاع أو عدم الاستقرار. وبدون تحليل جنساني، فإننا نعمل على معلومات جزئية وغير قادرين على توقع الإنذارات المبكرة والاستجابة لها بفعالية.

المتحدة على وجه التحديد، تم تنفيذ ٥٠ في المائة أو هي قيد التنفيذ، و ١٠ في المائة إما أنها تراجع أو لا تتقدم. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٨، تضمن أقل من ٢٠ في المائة من اتفاقات السلام أحكاما تتناول المرأة أو القضايا الجنسانية، وفي العام الماضي لم يتضمن أي من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة مثل هذه الأحكام. والعمليات التي تقودها الأمم المتحدة تدعمها الدول الأعضاء أيضا؛ ولذلك، علينا معا مسؤولية القيام بعمل أفضل.

والعديد من البلدان التي ستتكمّل هنا اليوم تدعم بسخاء جهود الوساطة ومفاوضات السلام. لكننا نحتاج إلى أن تقوم جميع هذه البلدان أيضا بالدعوة إلى النشر والاستخدام الكاملين للنساء ذوات المهارات الهائلة والملتزمة بالخطّة. ونريدها أن تطالب بمشاركة المرأة المباشرة والهادفة في جميع مراحل المحادثات السلام. ولا يزال غياب المرأة عن طاولات السلام أمرا اعتياديا، بيد أنه لم يعد يُلتفت إليه. كما أن الشركاء الذين يدعمون محادثات السلام لا يشملون النساء، أو يمثلهن عدد قليل جدا من النساء. وهذا ليس نتيجة عدم المحاولة من جانبنا. وفي جميع عمليات السلام الجارية في الوقت الحالي، فإن أقل من ٨ في المائة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها تتضمن أحكاما متصلة بنوع الجنس، بانخفاض من ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي الماضي القريب، حتى في الحالات التي تتضمن فيها الاتفاقات أحكاما تتعلق بالشؤون الجنسانية، فإن ضمان التنفيذ لا يزال يشكل تحديا.

يعد اتفاق السلام في كولومبيا لعام ٢٠١٦ اتفاقا تاريخيا، وقد بذلت جهود كبيرة في وضعه. لكن تحليلا حديثا يبين أن حوالي نصف الأحكام المتعلقة بنوع الجنس في الاتفاق لم يُشرع في تنفيذها، وأن الأحكام الجنسانية تنفذ بمعدل أبطأ من البقية. غير أن لدي بعض الأخبار المشجعة، فإننا أدرك أن إعطاء مثل هذا التقرير القاتم أمر غير جيد. لقد حدد التقييم المستقل

يكون. وهناك تناقض صارخ بين ما أعرب عنه من دعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية لخطّة المرأة والسلام والأمن، وبين الواقع.

إن العلاقة بين عدم المساواة بين الجنسين ونزوح المجتمع إلى النزاع المدني أو النزاع بين الدول باتت راسخة الآن. وترسخت أيضا الصلة بين مشاركة المرأة وإحلال سلام أكثر دواما. ومع ذلك، ما زلنا نعيش في عالم يتسامح ويعفو بشأن استمرار إقصاء المرأة من عمليات السلام والمؤسسات والعمليات السياسية. إن كره النساء العنيف آخذ في الازدياد. ونشهد مستويات قياسية من العنف السياسي الذي يستهدف المرأة. ولا يزال العنف الجنسي يستخدم كسلاح للحرب والإرهاب، بينما يُترك الناجون بدون عدالة أو دعم، وفي بعض الأحيان، نقلل الدعم الذي يحتاجون إليه حتى إلى الحد الأدنى بقرارات نتخذها هنا. وبعد انتهاء النزاع، فإن الانتعاش الاقتصادي للمرأة يقتصر أساسا على القروض والمشاريع المتناهية الصغر، بينما مشاريع إعادة الإعمار الواسعة النطاق يهيمن عليها الرجال وتذهب إليهم معظم عوائدها. ودعوات المنظمات النسائية المتكررة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحويل الإنفاق العسكري إلى الاستثمار الاجتماعي ما زالت تُوجه بلا استجابة. يبدو أن استخدام الأسلحة أسهل من توفير المياه النقية والطاقة أو شفاء النساء في شمال شرق نيجيريا من الارتجاج المتكرر، على نحو ما أشارت إليه الأمين العام المساعد أسا رغنير في الأسبوع الماضي. وقائمة الأمثلة على الأشخاص الذين ينبغي أن يستفيدوا من هذا القرار، لكن ليسوا كذلك، طويلة جدا.

وفي العام الماضي، كلف الأمين العام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإجراء تقييم مستقل للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتصلة بالمسائل الجنسانية في استعراضات السلام والأمن التي أجرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. وترد نتائجها الموجزة في تقرير الأمين العام. ومن بين التوصيات التي استهدفت الأمم

للمرأة ويتركها عرضة للفقر المدقع، والعنف الجنساني والاتجار بالبشر في جميع البلدان. ويتعرض أفراد الأسرة أيضا لخطر الانجرار إلى الإرهاب والتعرض للأذى.

وتهميش المرأة في عملية صنع القرار وفي الاقتصاد السياسي للمعونة الأجنبية وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي هو جزء من المشكلة التي يمكن لمجلس الأمن أن يحلها، ويمكننا معا أن نغير الوضع. وفي البلدان الهشة والمتضررة من النزاع، لا تعمل بأجر مدفوع سوى ٤ من كل ١٠ نساء، مقابل ٧ من كل ١٠ رجال. ولذلك فإن توفير فرص عمل للمرأة يشكل مساهمة مهمة. وفي البلدان التي تعاني من الأزمات التي طال أمدها، مثل أفغانستان وسورية واليمن، فإن فجوة العمالة بين الجنسين هي ٥٠ أو ٦٠ نقطة. وفي المقابل، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، لم تتلق المنظمات النسائية مباشرة سوى ٠,٢ في المائة من مجموع المعونة الثنائية الموجهة إلى حالات الهشاشة والتضرر من النزاعات.

كما أن الاستثمار المباشر في النساء أمر بالغ الأهمية. في عام ٢٠١٨، بلغ مجموع الإنفاق العسكري العالمي ١,٨ تريليون دولار. وأسهمت بعض تلك الأموال في تعميق الأزمات في نفس البلدان الهشة التي نرمي إلى مساعدتها عن طريق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن المهم القول بأن الحصة الإجمالية من المساعدة لتعزيز المساواة بين الجنسين في شكل ما بلغت ٤٢,٦ في المائة، وهذه النسبة أعلى من أي وقت مضى، ولكن أقل من ٥ في المائة منها تذهب إلى البرامج التي يتمثل هدفها الأساسي في تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويأتي هذا الدعم من مجموعة صغيرة من البلدان، يمكننا توسيعها حقا.

ولم يلتزم حتى الآن سوى عدد قليل من الكيانات بتحقيق الأهداف الدنيا المتعلقة بتخصيص الموارد أو الإنفاق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ولا يزال صندوق بناء السلام نقطة مضيئة بفضل استمرار دعم القيادة العليا والجهود التعاونية التي

المجالات التي يحرز تقدم فيها، كما هو الحال في تعزيز إدماج الاعتبارات الجنسانية في منع التطرف العنيف. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات عندما تؤثر التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب في كثير من الأحيان سلبا على منظمات المجتمع المدني النسائية. وتقرير الأمين العام يحث الدول الأعضاء على مراجعة هذه التشريعات واتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتو مشروعين بحثيين أجرتهما جامعة موناش في أربعة بلدان - إندونيسيا والفلبين وبنغلاديش وليبيا. وفي جميع الحالات الأربع، كانت التوجهات العدائية القائمة على التحيز الجنسي بشدة تجاه المرأة هي العوامل المرتبطة بقوة بدعم التطرف المصحوب بالعنف - أكثر بكثير من العمر أو درجات التدين أو مستوى التعليم أو العمل. وهذا استنتاج مهم، خاصة وأن الغالبية العظمى من الدراسات المتعلقة بالإرهاب تتجاهل المسائل الجنسانية. وإننا نقدر التعاون الوثيق بين الوكالات التي تعمل في هذا المجال، ونحن ممتنون للدول الأعضاء التي تتعاون معنا.

إضافة إلى ذلك، فإن عدد البلدان التي اعتمدت خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن زاد بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠١٥. ونرحب بهذه البلدان ونشيد بها. لكن هذا لا يزال يمثل أقل من نصف البلدان في العالم، ولم يتضمن سوى ٢٢ في المائة من جميع الخطط ميزانية وقت اعتمادها. ونحث البلدان التي لديها خطط جديدة على التأكد من أنها تشمل ميزانيات.

إن التمكين الاقتصادي للمرأة هو أمر أساسي للحفاظ على السلام. ينبغي إعطاء المرأة الأولوية في الجهود الرامية إلى التصدي للأزمات، والتخطيط من أجل السلام. وتظل حياة المرأة، بلا مأوى وأغذية، ودعم الاحتياجات التعليمية والصحية، تدور في فلك حرب منخفضة الحدة. إن التمييز ضد المرأة وحصولها على الأصول والموارد الإنتاجية ينتهك حقوق الإنسان

إذ نمضي قدما ونحضر للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين في السنة المقبلة، يمكننا سد بعض الثغرات خلال العام القادم.

وخلال بضع دقائق، سيستمع المجلس إلى أصوات النساء وقصصهن. آلاء صلاح من السودان هو واحدة من النساء الكثيرات اللاتي يقُدن التغيير في بلدها. وهي تمثل الشباب الشجاعات. وسيستمع المجلس للمرأة الكونغولية وهي تصف عراقيل التمثيل السياسي التي واجهتها في الفترة التي سبقت الانتخابات الأولى في عام ٢٠١١. وسيستمع أعضاء المجلس أيضا لنساء جنوب السودان، وقد استمعوا في الماضي للنساء الأفغانيات والليبيات واليمنيات يطالبن باحترام حقوق المرأة والمشاركة المحدية للمرأة في المفاوضات والقرارات التي ستحدد مستقبل بلدانهن.

وفي اليوم الدولي للمرأة قبل بضعة أشهر، قالت أنجلينا نياجيما سيمون جبال، وهي إحدى عضوات تحالف النساء في جنوب السودان، أمام المجلس:

”ولا يتعين علينا فقط التشاور معها، ولكن الاستماع إليها. وعندما نعرب عن القلق إزاء تصاعد التوترات أو الحاجة إلى الخدمات، فإننا نتكلم عن موقف مستنير.“ (S/PV.8480، صفحة ٨).

وهناك الكثير من الثقة في مجلس الأمن ويُتوقع الكثير منه، وآمل أن تتمكن من الارتقاء إلى مستوى الحدث. فلنتخذ خطوات كبيرة لسد الفجوة من الآن وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، حيث تحل الذكرى السنوية العشرون للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا ما تطلب منا المرأة القيام به. وهناك الكثير مما يمكن أن نفعله حتى في هذا العام. ويمكن للإجراءات التي يتخذها المجلس أن تغير الوضع وتضرب مثلا في الشجاعة السياسية - وليس فقط شجاعة الأشخاص الذين لديهم القليل لإعطائه والكثير مما يخسروه. وبوسعنا كلنا معا أن نتخذ الإجراءات.

يمكننا أن نتعلم منها جميعا. ويحث تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن كيانات الأمم المتحدة على قياس الأهداف وإنشاء آليات للمساءلة في العام المقبل. إن الدعم النشط من مجلس الأمن في هذا الاتجاه من شأنه أن يساعدنا كثيرا.

وأود كذلك أن أطلب من الأعضاء أن يعالجوا مسألة مشاركة المرأة وإشراكها في جميع عمليات السلام، فضلا عن إشراك المرأة في القوات المسلحة النظامية. وهذا هو أحد العناصر الهامة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويمكن لأعضاء المجلس أيضا أن يفعلوا المزيد من أجل مساعدتنا في الإنفاذ والتنفيذ.

وكما قلت في العام الماضي، لا ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء تقديم الدعم إلى عمليات السلام التي تستبعد المرأة، لأنها إذا اتخذت موقفا بشأن هذه المسألة فستتغير الأمور. ونحن نعلم أن لدى هذه العمليات فرصا محدودة لتحقيق السلام الدائم. ولذلك، من المهم أن يتدخل المجلس بشكل حاسم. ولذلك يعني اختيار استبعاد المرأة أننا ربما ننجح إلى تقويض رغبتنا الجماعية في تحقيق السلام الدائم.

وغدا، سيحضر معظم الممثلين هنا المنتدى العالمي لضحايا العنف المرتبط بالنزاع، بقيادة الحائزين على جائزة نوبل: دينيس ماكويغي ونادية مراد؛ وزميلي برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وبفضل الجهود الكبيرة المبذولة خلال العقد الماضي، لم يعد هذا الصمت الأضخم للتاريخ. ونحن نعلم أن المرأة ليست مجرد ضحية. فهي لا تزال تقوم بمهمة القيادة والدفاع، حتى بعد مرور التجارب المروعة. ونادية مثال حي على قدرة النساء اللائي يتحدين كل الصعاب، وأحيي إسهامها - الذي تم تحقيقه بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، ومبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة وغيرهم - لضمان إجراء تحقيق دقيق في الجرائم وتوثيقها. وأريد أن أتأكد من أنه

جميع هذه الخطط على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت جنوب أفريقيا مؤخرًا منتدى للتصديق وأنا متأكد من أنه سيعتمد خطة عمل وطنية خاصة به قريبًا. وأدجت خطط العمل الوطنية التي وُضعت مؤخرًا في أفريقيا الدروس المستفادة من خطط عمل الجيل الأول الوطنية. وتشمل الدروس المستفادة قيام وزارات قطاع الأمن بدور قيادي، والإقرار بالمسؤولية القطاعية في تمويل الخطة.

وعلى الرغم من وجود أدوات متقدمة ما زال التنفيذ متخلفًا. ومن أصل ٢٥ بلدًا بلغ ٧ بلدان فقط عتبة مشاركة المرأة في البرلمان بنسبة ٣٠ في المائة، وبلغ بلدان اثنان فقط نسبة تحقيق التكافؤ بين الجنسين على المستوى الوزاري. ولا يزال العنف ضد المرأة مستمرًا دون هوادة، بما في ذلك استخدام النساء والفتيات كمفجرات انتحاريات، كما شوهد في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد. وتتطلب النساء من حفظة السلام استراتيجيات تراعي الفوارق بين الجنسين، لأغراض النشر، كما تجلّى في العرض المقدم من جنوب أفريقيا بشأن الوضع الصعب للنساء اللاتي نُشرن في بعثات حفظ السلام وإن كن يتمتعن بالقدرة على الصمود، ويُردن الإسهام في بناء السلام في قارتنا.

ويدعو التقرير الدول الأعضاء إلى استخدام الإطار القاري القائم على النتائج، وتحديد الثغرات، والاستفادة من الممارسات الجيدة، وتوسيع نطاق الإجراءات، لا سيما في ضوء الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، ومنتدى بيجين+٢٥ ومن بين الممارسات الرئيسية إشراك المرأة على طاولة السلام. وعندما نلقي نظرة، لا نرى لهن وجودًا. وعندما ننظر إلى المناقشة الجارية حاليًا بشأن السودان في جوبا، لا نرى للمرأة وجودًا. ولهذا السبب، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، المعروفة عامة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ملامبو - نغوكا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديوب.

السيدة ديوب (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أشكر من خلالكم جمهورية جنوب أفريقيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ونحن نحتفل بذكرى اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأشكركم على توجيه الدعوة إلي، بصفتي المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وأنقل أطيب تمنيات رئيس المفوضية، معالي السيد موسى فكي محمد، بنجاح الشهر تحت قيادتكم فيما يتعلق بمسائل المرأة والسلام والأمن.

قبل اثني عشر يومًا عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دورته المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن. إن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المسألة للدليل واضح على الاهتمام الذي يوليه مجلس السلم والأمن لخطة المرأة والسلام والأمن. وفي الواقع، اعتمد مجلس السلم والأمن الإطار القاري القائم على النتائج للإبلاغ والرصد بشأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في أيار/مايو ٢٠١٨، بهدف دعم الدول الأعضاء في التعجيل بتنفيذ الخطة وجعل التقرير جزءًا من النقاش العالمي بشأن النهوض بالخطة. وخلال الدورة المفتوحة، قدمت التقرير الأول للرئيس، استنادًا إلى البيانات المقدمة من الدول الأعضاء باستخدام الإطار القاري القائم على النتائج. وكانت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا حاضرة وتكلمت أمام المجلس في تلك المناسبة. وفيما يلي أبرز النقاط التي تضمّنها التقرير.

لا تزال أفريقيا تتولى زمام المبادرة في اعتماد خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وهناك حاليًا ٢٥ بلدًا في أفريقيا اعتمد خطط عمل وطنية، مما يشكل ٣٠ في المائة من

يتعين على الدول الأعضاء التوسع في اعتماد خطط عمل وطنية من أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، مع وضع إطار واضح للمساءلة. ونحن بحاجة إلى القياس من خلال جمع البيانات وتبادل الممارسات الجيدة؛ وبخلاف ذلك، لا يمكننا أن نعرف ما حققناه. وفي ضوء الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل، تهدف مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى جعل ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعتمد خطة عمل وطنية، ليتسنى لنا متابعة التنفيذ الفعال على أرض الواقع. لقد عرّكت المنظمات النسائية الظروف الخاصة بالنساء والفتيات في مختلف بلداننا على أساس يومي. وهي تقوم برعاية الناجيات، وتوفير الخدمات القانونية، والدعم النفسي، والانتعاش الاقتصادي. وهي قائمة لاستعادة كرامة النساء اللاتي تأثرن بالنزاع. ومن الأهمية بمكان تقديم الدعم إلى تلك المنظمات التي تعمل جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لمعالجة الثغرات المحددة في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

وأثناء حوار بين الأجيال عُقد مؤخراً في كينيا، بشأن الدور القيادي للمرأة استمعنا إلى مطالب الشباب، مثل علاء صلاح، بأن يكون لهم رأي أكبر، ودور في بناء السلام في أفريقيا. نحن بحاجة إلى الاستماع إليهم، ونحتاج إلى إدماجهم، والسماح لهم بتولي زمام القيادة بشأن المرأة والسلام والأمن.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر الأمين العام على دعم خطة المرأة والسلام والأمن. لقد أتى إلى أفريقيا في كانون الثاني/يناير، وهو يدعم شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة FemWise، ومنتدى القيادة الأفريقية. وهو يحظى بدعم أخيه موسى فقي محمد. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بالنرويج والولايات المتحدة وأيرلندا وكوريا الجنوبية، على سبيل المثال لا الحصر، التي ما برحت تدعم خطتنا، وكذلك الدول

باسم FemWise، ولتعزيز دور المرأة في مجال الوساطة على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى المجتمعات المحلية. وقد نُشرت النساء الوسيطيات في مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وفي الوقت نفسه، يقوم البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بنشر مستشارين للشؤون الجنسانية لتعزيز القدرات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ولتعزيز الصلة بين السلام والتنمية تضافر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بدعم من ألمانيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - والشكر لأختي فومزيلي ملامبو - نغوكا - من أجل بناء حركة للقيادات النسائية، هي شبكة القيادات النسائية الأفريقية، لكي تؤدي دوراً حاسماً في تحول القارة، تمثياً مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن خلال بعثات التضامن المشتركة اعتمد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نهجاً عملياً المنحى بهدف الاستماع إلى النساء على مستوى المجتمع المحلي، ودفع أعمالهن إلى موضع الصدارة. وقادت نائبة الأمين العام أمينة محمد وفدنا. وكانت تلك هي المرة الثالثة التي نذهب فيها إلى الميدان. وستقدم إحاطة إلى مجلس الأمن في الأيام المقبلة بشأن نتائج البعثة الأخيرة إلى منطقة القرن الأفريقي حيث زارت جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، والصومال.

فتمت عمليات سلام تدعمها المجتمعات المحلية في منطقة اعتقد أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد فيها. وقدمت بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، التي كنت معها في الأسبوع الماضي، الخبرة التقنية إلى حكومة الصومال بشأن صياغة سياستها الجنسانية الوطنية، وبرامج الرصد المجتمعية لمنع التطرف العنيف.

ولا يسمح لي الوقت بالحديث عن التنفيذ، وما وجدناه على المستويات القطرية والإقليمية والقارية، ولكن اسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض التوصيات.

الحكومة و ١٤ من الجماعات المسلحة وثيقة سياسية تشمل تنازلات من جانب القيادة لتهدئة الجماعات المسلحة.

وتنفيذ الاتفاق لا يرقى إلى مستوى تطلعات السكان. وعلى وجه الخصوص، تجد النساء وغيرهن من ضحايا الجماعات المسلحة من الصعب فهم كيف جرى رسمياً ترقية من مارس الاضطهاد ضدهن ضمن الطبقة الحاكمة في البلد دون أي تدقيق قانوني لمدى أهليتهم بموجب مبدأ الإفلات من العقاب، على النحو الذي أوصى به منتدى بانغي الوطني. وبالتالي فإن العدالة التي يتوق السكان إلى تحقيقها تواجه اعتباراً عسيراً. ومن الواضح أنه جرى إضعاف المحكمة الجنائية الخاصة في الاضطلاع بولايتها، وينطبق الشاغل نفسه على لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، إن أصبحت جاهزة لأداء مهامها.

وباسم تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يبدو أن البعد الاجتماعي جرى وضعه في منزلة ثانوية، لأنه عند تحديد أولويات مصالح الجماعات المسلحة نسي جميع واضعي السياسات أن هناك أناسا يعانون؛ وأن الحرائق في القرى أدت إلى مقتل مئات الأشخاص وتشريد آلاف الأسر وتركت كثيرين آخرين في العراء يعيشون في ظروف غير إنسانية؛ وأن النساء والفتيات ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي تم التخلي عنهن دون تقديم أي مساعدة؛ وأن مئات الشباب تعرضوا للتعذيب ويعانون من الإعاقة؛ وأن النساء لم يعد بإمكانهن زراعة حقولهن الزراعية؛ وأن أرباب الأسر المعيشية لم يعد يمكنهم الاضطلاع بمهامهم اليومية، لأنها جميعاً يخشون التعرض للاختطاف والتعذيب والاغتصاب بل والقتل؛ وأن الشابات اللائي يعشن محتبئات خوفاً من التعرض للاختطاف والاغتصاب، لم يعد بإمكانهن الذهاب إلى المدرسة.

وبعد سبعة أشهر من التوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام، نشهد ما بين ٦٠ و ٧٠ انتهاكا كل أسبوع على يد الجماعات المسلحة، وفقاً لتقرير مكتب الأمم المتحدة المتكامل

الأعضاء في الاتحاد الأفريقي - مثل جنوب أفريقيا - فضلا عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من بين جهات أخرى.

لا مزيد من الكلام. فوقت العمل هو الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديوب على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إيكومو.

السيدة إيكومو (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن القيادات النسائية من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، أود أولاً أن أعرب عن خالص التهنة لحكومة جنوب أفريقيا على توليها رئاسة هذه الهيئة، وأشكر على وجه الخصوص، وزير خارجية جنوب أفريقيا، الذي تفضل بأن أتاح لنا الفرصة لسماع صوت النساء والفتيات من أفريقيا الوسطى في القاعة.

إن لدى جمهورية أفريقيا الوسطى خطة وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بيد أن المرأة استبعدت من مبادرة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ البداية، على الرغم من العديد من النداءات التي وجهتها قيادات المنظمات النسائية إلى السلطات الوطنية، والجهات الضامنة، والميسرين. ولم يتمكن الذين دُعوا إلى وضع الصيغة النهائية للمحادثات بين الحكومة والجماعات المسلحة من الوصول إلى طاولة المفاوضات. ومع ذلك ثابرت المرأة في دعوتها، مما أدى إلى دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للجهود الرامية إلى نشر مبادرة السلام والاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في عواصم المقاطعات، ودمج المرأة في آليات التنفيذ والرصد.

بيد أن النساء المشاركات في رصد اتفاق السلام لم يشاركن في المفاوضات. ولا تتيح لهن مشاركتهن في آليات رصد التنفيذ الحق في المشاركة في التقييمات، أو اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والاستراتيجية. إن اتفاق السلام الموقع بين

وعلاوة على ذلك، فإن التحديات التي تواجه عديدة ويمكن رؤيتها بوضوح عبر مجموعة ركائز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين النساء والشباب أقيم من خلال مساهمة تلك المجموعات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). هذا الزخم لاتخاذ إجراءات مشتركة يحتاج إلى أساس يرتكز عليه لا من خلال الدعم المتقطع، وإنما كجزء من إطار برنامجي على المدى الطويل لتغيير العقلية ومن ثم تحقيق أثر دائم.

وفيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس، فإن الحالة معروفة جيدا وموثقة مع مؤشرات مثيرة للجزع، ولكن لا يزال هناك غياب لبرنامج موسع لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا أو المجتمعات المحلية التي تواصل العيش مع ما عانت من صدمات. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز دعم الضحايا ومبادرات المنع في المقاطعات. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري زيادة عدد النساء من أصحاب الخوذ الزرق المنتشرين في الميدان في المجتمعات المحلية.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين من النزاع، يزيد تعداد سكان جمهورية أفريقيا الوسطى عن ٤,٥ مليون نسمة، ونصف سكان البلد في حاجة إلى المساعدة في حالات الطوارئ، وفقا للتقارير الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتقول غالبية المرشدين إنهم يشعرون بأنه قد تم تركهم لمصيرهم المأساوي دون تقديم ما يلزم من مساعدة لتمكينهم من استعادة كرامتهم الإنسانية. الشعور بالإحباط يتزايد يوميا ويمكن أن يولد التوترات الاجتماعية.

وكما تساءلت امرأة مشردة في بلدة برياً في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى:

”كيف يمكنني أن أتكلم عن السلام عندما أكون لا أعيش في سلام - بعد مقتل ولدي وإحراق بيتي

لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال الجماعات المسلحة نشطة جدا على أرض الواقع. إنها تمنع نشر سلطات الدولة وتفرض المشاق على السكان وتواصل شراء الأسلحة الثقيلة. وبصفة عامة، فإن الوفاء بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي يشير إلى شدة ضعف التقدم المحرز.

إن الحالة المقلقة التي وصفتها للتو تتطلب استراتيجيات إصلاحية لتنفيذ الاتفاق السياسي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تشجيع الحكومة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الحوار الإيجابي الشامل للجميع الذي من شأنه تعزيز الملكية الحقيقية للاتفاق ونزع فتيل التوترات الاجتماعية والسياسية الواضحة بالفعل في البلد.

وفيما يتعلق بالمنظور، أود بكل احترام أن أسترعي انتباه المجلس إلى التحديات التالية. إن إجراء انتخابات سلمية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ سيكون تحديا كبيرا للسلام الدائم في البلد ولن يكون ممكنا من دون دعم المرأة. وفي إطار منظمات المجتمع المدني، بدأنا تدريب المرأة لتكون ناخبة ومرشحة على حد سواء، إلا أن أغلبية النساء يعشن في مناطق نائية من البلد تشكل معازل الجماعات المسلحة وبالتالي يصعب الوصول إليها. وثمة حاجة عاجلة إلى إعادة إرساء الأمن في المناطق النائية من البلد حتى يتسنى إجراء انتخابات فعالة.

وثمة حاجة مستمرة إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ليأخذ في الاعتبار التطلعات الحقيقية للنساء والفتيات، بدلا من إعطاء الأولوية للشراكة المؤسسية، التي لا تكفل دائما فعالية المساعدة المقدمة إلى السكان. وفي الواقع، هناك فجوة حقيقية بين الالتزامات التي تعهد بها الشركاء والحكومة فيما يتعلق بالرؤية الشاملة لمشاركة المرأة في عملية السلام. إن عدم وجود برنامج دعم شامل ومتسق لمنظمات المجتمع المدني النسائية في بلد يمر بحالة نزاع حيث يجب القيام بكل شيء من أجل استعادة الكرامة والأمل للمرأة من المؤشرات ذات الصلة.

وأخيراً، ما زلت مقتنعة بأن هذا التعاون، إن كان فعالاً حقاً، سييسر رصد مؤشرات الأداء ويشجع ملكية السكان للمبادرات ويعزز فعالية المساعدات المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالسلام والأمن.

وفي الختام، نحن القيادات النسائية لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل بشأن مسائل السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى العمل بصورة أوثق مع الشركاء للتخفيف من معاناة السكان، بمن فيهم النساء والفتيات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة إيكومو على بيانها.

(تكلمت بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للسيدة آلاء صلاح.

السيدة آلاء صلاح: يشرفني أن أكون معكم هنا من السودان. واليوم هناك مليء بالأمل للسلام والحرية والعدالة.

اسمي آلاء صلاح وعمري ٢٢ عاماً وترعرعت في الخرطوم. قبل الثورة، كنت طالبة في الهندسة المعمارية ولم تكن السياسة جزءاً من نشأتي، بل نشأت في أسرة عادية من الطبقة المتوسطة - والدي مصممة ووالدي يملك شركة بناء.

كل يوم وأنا في طريقي إلى الجامعة، كنت أرى المواطنين السودانيين من حولي يكافحون للحصول على الغذاء والدواء. إن نصف سكان السودان يعيشون في فقر، فكيف يمكن للمرء ألا يهتم وينخرط بالقضايا السياسية؟ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي أصبحت معركتنا من أجل الخبز هي معركة من أجل حريتنا.

أقف أمامكم اليوم لأروي قصتي، وهي قصة يشاركها الآلاف من الرجال والنساء السودانيين الذين غادروا منازلهم ومدارسهم وعملهم اليومي للتوجه إلى الشوارع لمواجهة الرصاص

ما جعلني أفقد كل ما أملك، واغتصاب ابنتي - ولا أتلقى أية مساعدة لإعادة بناء حياتي بعد تلك المآسي؟“
وفي الواقع، فإن آلاف الأسر تريد ببساطة الحصول على حد أدنى من المساعدة للعودة إلى ديارهم وبدء حياة جديدة.

وقد أتاح إنشاء الفرع الوطني لشبكة القيادات النسائية الأفريقية وضع إطار للتنسيق بين جميع قادة المنظمات النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد نظمت تلك القيادات النسائية بعثات مشتركة إلى جميع مقاطعات البلد وشهدت بشكل مباشر المعاناة التي يواجهها السكان في مناطق الصراع. ويجب على القيادات النسائية الأعضاء في شبكة القيادات النسائية الأفريقية العمل في إطار أدوارهن كمجتمع مدني كشريكات من أجل تنفيذ برامج المساعدة التي تلمس حاجة النساء في المناطق النائية إليها.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن مشاركة المرأة لا تزال قاصرة على النوعية بالاتفاق ذاته، ولكن هناك صعوبات جمّة من حيث التنفيذ بسبب الوجود النشط على أرض الواقع للجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق. وفي هذه البيئة، من المهم الإسراع بوضع استراتيجية تسمح باضطلاع القيادات النسائية بدور ملموس في تخفيف حدة التوتر وتشجيع وقف الأعمال العدائية وبدء حوار بين أطراف الصراع.

وفي إطار التعاون مع المجتمع المدني، من الأهمية بمكان وضع نهج ذي طابع استراتيجي أكبر بما يتيح الاستفادة من استثمارات الشركاء في مجال التدريب عن طريق إشراك المجتمع المدني في المفاوضات والوساطة وكسب التأييد. وينبغي لهذا التعاون أن يتيح أيضاً تحقيق التوازن والاتساق بين الأدوات الوطنية والمخططات التنفيذية للشركاء في البلد وأن يراعي أيضاً مستوى التمويل المطلوب للجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

الأحياء والاعتصامات، وخططن لمسار تحرك الاحتجاجات، وتمردن على حظر التجول حتى في أثناء حالة الطوارئ المعلنة التي تركتهن عرضة لقوات الأمن. تعرضت الكثيرات منهن للغاز المسيل للدموع وللتهديدات والاعتداءات وألقين في السجن دون أي تهمة أو محاكمة عادلة. كما واجه كل من النساء والرجال التحرش الجنسي والاعتصاب. كما واجهت النساء انتقادات من أسرهن لمشاركتهن في الاحتجاجات.

تمثلت مشاركة النساء كعضوات رئيسيات في قوى الحرية والتغيير، وكذلك تنظمن تحت تحالفات مثل "منسم" ومبادرة "لا لقهرة النساء"، وكجزء من قوى إعلان الحرية والتغيير، ساعدن على صياغة خارطة طريق لانتقال السودان من الحكم العسكري إلى الحكم المدني. وعلى الرغم من هذا الدور الواضح ومن شجاعتهم وقيادتهم، فقد تم وضع النساء على هامش العملية السياسية الرسمية التي تلت الثورة. حتى في الماضي، عندما حققنا مقعداً على الطاولة، كانت النساء يمثلن ٣١ في المائة من البرلمان في عام ٢٠١٨ - وكنّ غالباً دون تأثير حقيقي وتُركن خارج دوائر صنع القرار. وعلى الرغم من استعداد النساء للإسهام بفعالية في المفاوضات السياسية التي بدأت في نيسان/أبريل من هذا العام بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، فقد شاركت امرأة واحدة فقط في المحادثات وذلك بعد مناصرة صارمة من قبل المجموعات النسوية. والأمر الذي لا يثير الدهشة في الوقت الراهن هو أن تمثيل المرأة في هيكل الحكم الحالي أقل بكثير من مطلبنا بالمشاركة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل، ونحن نشك في أنه سوف يتم الوفاء بنسبة ٤٠ في المائة من المجلس التشريعي الذي لم يتم تشكيله بعد.

على مدار الثلاثين عاماً الماضية كانت أجسادنا وحقوقنا مراقبة ومطاردة؛ كان رد الفعل سريعاً وعنيفاً عندما يتم تحدي أي من القوانين الذكورية. ولا تزال الناشطات والسياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام يتعرضن لاعتداءات

والغاز المسيل للدموع، الذين خاطروا بحياتهم وسبل عيشهم للمطالبة بإنهاء الديكتاتورية. كانت رحلتي إليكم ممهدة من قبل مجموعة كبيرة من النساء السودانيات اللواتي ناضلن من أجل السلام والعدالة في مجتمعاتنا لعدة عقود وقبل وقت طويل من وصولنا إلى هذه اللحظة الهامة في مستقبل السودان. لن أكون هنا من دونهن اليوم.

أخاطبكم كعضوة في "منسم"، وهو تحالف المجموعات المدنية والسياسية النسائية السودانية وباسم مجموعة العمل غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. سوف يركز بياني على قضيتين رئيسيتين: أولاً، المشاركة الفعالة للمرأة وحماية حقوق النساء؛ ثانياً، المساءلة والمحاسبة ونزع السلاح.

لعبت النساء من جميع أنحاء السودان دوراً مهماً في السودان في لحظات محورية في تاريخنا، وذلك من وقت معارضة الحكم الاستعماري والكفاح من أجل الحق في التصويت، وكذلك في النضالات الأخيرة ضد ديكتاتورية عمر البشير. لقد تطلب الأمر أيضاً شجاعة غير عادية للنضال من أجل الحقوق الأساسية كارتداء السراويل أو ترك شعرهن مكشوفاً، أو التعبير عن آرائهن على وسائل التواصل الاجتماعي دون خوف، أو مشاركة وجبة طعام مع أصدقائهن من الذكور - هذه أمور تم تجربتها جميعاً بموجب قوانين النظام العام للنظام السابق. صُممت هذه القوانين لقمع المعارضة وأيضاً لاستهداف النساء، لا سيما في المجتمعات الأكثر تهميشاً والطبقة العاملة، مثل بائعات الشاي والطعام، حيث يمكن مصادرة أدوات عملهن دون تفسير كما يواجهن غرامات مالية ويمكن أن يتعرضن للسجن.

كانت النساء والشباب في طليعة الاحتجاجات الأخيرة، حيث فاق عددهن عدد الرجال في كثير من الأحيان، وكانت نسبتهن تمثل ٧٠ في المائة من المتظاهرين والمتظاهرات. كنت واحدة من العديد من النساء اللواتي هتفن وغنبن ومشين مع باقي المواطنين والمواطنات في الشوارع. قادت النساء لجان

بلدي. وقد أدى التمييز القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة الحالية التي تواجهها المرأة، إلى جانب الصراع والعنف على مدار عقود، إلى تعرّض النساء لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، على نطاق ملحمي. وساهمت هذه الجرائم في اتهام الرئيس المخلوع بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لكن العنف ضد المرأة لم ينته بنهاية عهد البشير. ففي أوائل سبتمبر/أيلول، تم اغتصاب سبع نساء في مخيم النازحين في شنقل طوباوي في دارفور على أيدي رجال مسلحين. وتنضم هؤلاء النساء إلى الآلاف من النساء والفتيات اللاتي تحملن وطأة العنف الذي يتم في جميع أنحاء البلاد.

النساء الآن يقلن "كفى"! لقد حان وقت المساواة والعدالة عن جميع الجرائم التي ارتكبت قبل الثورة وأثناءها وبعدها. هذا هو أقل ما يمكن عمله لتكريم اللواتي قتلن أو عانين الفظائع.

تكمّن قوة الثورة في قدرتها على تمثيل الأصوات المتنوعة من جميع أنحاء البلاد، وهذا التضمين أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من مشروعية عملية انتقال السلطة. فما لم تعكس العملية السياسية تنوع مجتمعنا والمجموعات النسائية والمجتمع المدني ولجان المقاومة والأقليات الإثنية والدينية والأشخاص الذين نزحوا والأشخاص ذوي الإعاقة، فإن أي اتفاق لا يعكس تطلعاتنا الجماعية.

في الختام، نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على: أولاً، الضغط على الحكومة الانتقالية وقوى إعلان الحرية والتغيير وحركات الكفاح المسلح لدعم المشاركة الكاملة والمتساوية والمهادفة للنساء. وندعو إلى تمثيل ٥٠ في المائة على الأقل من النساء السودانيات في جميع عمليات السلام، كما في المفاوضات الحالية وعلى جميع مستويات الحكومة. ونحثكم - المجتمع الدولي - على دعم مطالبنا في جميع ارتباطاتكم مع الحكومة الانتقالية.

ثانياً، مراقبة الوضع في دارفور بفعالية وتأجيل عملية انسحاب بعثة حفظ السلام إلى أن يستقر الوضع الأمني

واستهداف منهجي، بما في ذلك العنف الجنسي الذي أجبر العديداً على مغادرة البلاد بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، تصدر المنظمات النسائية المشهد بالنسبة لتلبية الاحتياجات الأساسية وحماية الحقوق في المناطق المتأثرة بالنزاع، لكن القيود الأمنية والمتطلبات الإدارية المعيقة تحول دون تنفيذ الأعمال الضرورية في مناطق مثل النيل الأزرق وجبال النوبة على وجه الخصوص. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى جبل مرة، وهي منطقة نزاع في دارفور تمت بها ممارسات اغتصاب مهيكلة من قبل قوات الأمن لتخويف النساء والفتيات، وتوفير الخدمات المنقذة للحياة لتلك المجتمعات يمثل تحدياً كبيراً.

بالنظر إلى الدور المحوري للمرأة في العمل من أجل السلام والتنمية ولتعزيز حقوق الإنسان وفي تقديم المساعدة الإنسانية للمجتمعات المحتاجة، لا يوجد عذر لعدم الحصول على مقاعد متساوية على كل طاولة. إذا لم يتم تمثيلنا على طاولة السلام، وإذا لم يكن لدينا صوت مفيد في البرلمان فلن يتم ضمان حقوقنا، وستبقى القوانين التمييزية والتقييدية على حالها، وستواصل دورة عدم الاستقرار والعنف. بعد عقود من النضال، وكل ما خاطرنا به لإزالة ديكتاتورية البشير بطريقة سلمية، فإن عدم المساواة في النوع الاجتماعي أمر لم يكن ولن يكون مقبولاً أبداً للنساء والفتيات في السودان. وآمل أن يكون هذا غير مقبول بنفس القدر للحاضرين في هذه القاعة.

السودان هو واحد من أكثر الدول تسليحاً عسكرياً في العالم. لا نحتاج إلى مزيد من الأسلحة، إلا أن العديد من الحكومات تواصل بيع الأسلحة التي تساهم بشكل مباشر في استمرار النزاعات والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والتهجير القسري. إن توفر الأسلحة على نطاق واسع في بلدي هو أحد العوامل التي توجع العنف وانعدام الأمن لجميع الناس بمن فيهم النساء والفتيات.

وكما تعلم هذه الهيئة التي نحن موجودون فيها اليوم جيداً، فالمساءلة والمحاسبة والوصول إلى العدالة كانت أموراً غائبة في

في هواتفهم الخلوية أثناء سير المناقشة. وآمل أن يرسلوا تغريدات للتعبير عن تأييدهم لجميع المطالب التي تم طرحها عليهم في هذا الصباح.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

اسمي ناليدي باندور، وأود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن التقدير لمجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) قبل لحظات قليلة. ونحن بالقطع مسرورون للغاية بالإجماع الذي تجلّى في اعتماد ذلك القرار. وقد قيل لي إن تلك عودة طيبة إلى توافق الآراء في المجلس، ونحن نشعر ببالغ السرور حيال ذلك.

وأود أن أشكر الجميع هنا على المشاركة في مناقشتنا اليوم. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، جميع من قدموا لنا إحاطات هامة في سياق مداولاتنا. وعلى نحو ما سمعنا، لا تزال نساء من سياقات متنوعة في جميع أنحاء العالم يواجهن عقبات ومقاومة. ولا يزلن يتحملن العبء الأكبر للنزاع المسلح ويتم تقويض أمنهن الشخصي والاقتصادي والمدني والسياسي بشكل مستمر.

ولا تزال الجهود التي تبذلها المرأة لضمان مشاركتها في عمليات السلام لا تلقى ردا إيجابيا. وإذا لم نعالج العقبات خلال فترة العشرين عاما القادمة وما بعدها، فسيتعين علينا أن نواجه حقيقة أننا بعيدون كل البعد عن الوفاء بطموحاتنا لتحقيق الأهداف التي وضعناها بوصفنا المجتمع الدولي. وبشكل جماعي، يجب على الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى الداعمة لعمليات السلام أن يضع كل منها الآخر موضع المساءلة للحفاظ على التقدم المحرز حاليا فيما يتصل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعدم الاكتفاء به بهذا التقدم بحلول عام ٢٠٢٠.

وتؤكد مشاركة الجميع في هذه الجلسة الهامة اليوم أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتؤكد النزاعات العديدة

وضمن حماية المدنيين، بمن في ذلك أولئك الذين يعيشون في مخيمات النازحين والنازحات داخليا وتوفير ظروف العودة الآمنة والطوعية.

ثالثا، دعم المساءلة والمحاسبة وإنهاء الإفلات من العقاب. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تدعم بالكامل بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق ومحاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ويجب نقل عمر البشير على الفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الحكومة الانتقالية التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون أي تحفظات.

رابعا، دعم المجتمع المدني وضمان قدرة المدافعات عن حقوق الإنسان على القيام بعملهن دون عوائق ودون خوف من الانتقام وإنهاء استخدام القوة المميته والمفرطة ضد المتظاهرين والمتظاهرات.

خامسا، التوقف عن تأجيج الصراع.

وأخيرا، نناشد جميع الدول أن توقف تصدير الأسلحة إلى بلدي عندما يكون هناك خطر من استخدامها في انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ارتكاب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك تماشيا مع معاهدة تجارة الأسلحة.

في الختام، أود أن أترككم مع شعار نما بصوت عال مع احتجاجاتنا - "حرية، سلام وعدالة، والثورة خيار الشعب".

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة آلاء صلاح على إحاطتها وأشكر الضيوف الحاضرين هنا على تصفيقهم. لقد كنت أتساءل عما إذا كان الناس يصفقون في الأمم المتحدة، لأنني غريبة على هذه الهيئة. ولذلك، فإنني سعيدة للغاية بأن أرى لمسة بشرية هنا. وألاحظ أن العديد من المشاركين ينظرون

ويجب أن تكون نتائجنا المتوخاة واضحة وملموسة. ويجب أن تهدف بوضوح إلى ضمان المشاركة المجدية للمرأة على جميع مستويات عمليات السلام؛ وزيادة عدد النساء في العنصرين النظامي والمدني في عمليات حفظ السلام؛ والاستثمار في المرأة بوصفها من بناء السلام، كما هو الحال في الوساطة والتفاوض؛ وحماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛ وتعزيز المساواة عن الجرائم البشعة مثل العنف الجنسي.

ما فتئت جنوب أفريقيا نصيرا للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ بدأت. وما زلنا ملتزمين بتنفيذ الخطة لكي تتمكن من توفير الدعم والإسهام في إسكات الأسلحة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن العمل من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما التزمنا بالقيام به عند تأسيس هذه المنظمة ذاتها. وما فتئ بلدنا يشارك في تدريب المرأة في جميع هذه المجالات. ولذلك، نشعر بالتفاؤل لأن تفعيل التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات سيعزز بعض هذه الأهداف. إننا لا نتفوه بخطاب أجوف عندما نشير إلى مشاركة المرأة - لدينا نساء هنا من مختلف قواتنا المسلحة في جنوب أفريقيا، ومن دائرة الشرطة ممن خدمن في بعثات حفظ السلام. إنهن هنا للاحتفال بالتزامنا المستمر بخدمة مناطق في العالم توجد فيها صراعات. وأود أن التمس من أولئك النساء ذوات الزي العسكري أن يقفن. لقد أدين الخدمة وبالتالي هن جديرات بالتقدير. أعلم أنني أحرقت كل قواعد الدبلوماسية، لكن من سوء الحظ أنهم عَيَّنوا شخصاً مبتدئاً في منصب وزير الخارجية.

وبالنسبة لحفظ السلام، ستواصل جنوب أفريقيا كفالة المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات دعم السلام. وفي الوقت الحالي، تضم قوة الدفاع الوطني لدينا ٣٠ في المائة من النساء. وقد أتاح ذلك لجنوب أفريقيا، بوصفها إحدى البلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أن

والمعقدة في العالم على الحاجة إلى تعزيز تنفيذ تلك الخطة والإجراءات ذات الصلة بها. ويدعم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتخذ قبل ١٩ عاما في تشرين الأول/أكتوبر، وقراراته اللاحقة الإطار المعياري الدولي للمرأة والسلام والأمن.

إننا في جنوب أفريقيا ننظر إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن باعتبارها وسيلة لوساطة المرأة في حالات النزاع بوصفها أداة أساسية من أجل وضع حد لاستخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات. ويوفر لنا تقرير الأمين العام (S/2019/800) المعروض علينا نظرة عامة مفيدة على جوانب النجاح والثغرات في تنفيذ تلك الخطة. ويقدم لنا توصيات محددة يمكن أن تنتقل بنا من الأفعال إلى الأفعال، حتى نتمكن من التنفيذ الفعال للالتزامات التي حددناها بأنفسنا. لقد سئمت النساء من حديثنا. والنساء يرغبن في اتخاذ إجراء. والنساء يرغبن في حدوث تغيير.

وفي هذا السياق، رأينا في جنوب أفريقيا أنه من المناسب تقديم مشروع قرار (S/2019/841) يركز على التنفيذ الكامل للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والقرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) يُسلم الآن بأنه على الرغم من إحراز تقدم، لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله.

وبينما تتبادل وجهات النظر بشأن سبل تعزيز التنفيذ، لا سيما فيما نقرب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من الضروري أيضا بالنسبة لنا كمجتمع دولي أن نأخذ في الاعتبار الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. إن هذه الدراسة التي أُجريت بتكليف من هذه الهيئة عينها يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ونعتقد أن بعض تلك التوصيات التي ترجع إلى عام ٢٠١٥ لا تزال هامة من حيث أنها تضع نتائج متوخاة عملية وقابلة للتحقيق. ولهذا السبب أيضا، دعونا نحن في جنوب أفريقيا إلى إدراجها من أجل تقوية الرسالة المتعلقة بالتنفيذ الكامل للخطوة المبينة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لمعالي وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا؛

السيدة مونتيفيرينغ (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان هي حقوق المرأة. هذا ما نكافح من أجله وهذا هو ما نحن هنا اليوم بسببه. وهذا هو أيضا محور السياسة الخارجية لحكومة بلدي.

وأود أن أشكر الأمين العام والسيدة ملامبو - نغوكا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. ونحن نقدر تركيز السيدة ديوب على عملها في أفريقيا. وأود أن أشكر السيدة إيكومو على عملها الهام مع شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وشبكة القيادات النسائية الأفريقية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخاص للسيدة صلاح، التي أتت من الخرطوم لتقديم شهادتها إلى مجلس الأمن اليوم.

إن معرفة الحالة على أرض الواقع هي روح الخدمة. كما أن الإحاطات المقدمة من ممثلي المجتمع المدني أيضا تُرسي أساس مناقشاتنا هنا في مجلس الأمن، لأنها تستمد الرؤية المتعمقة والخبرات التي تشتد الحاجة إليها من المستوى الشعبي. ومن الضروري أن يكون ممثلو المجتمع المدني، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، وبناء السلام والناشطون المحليون، ولا سيما النساء، جزءا لا يتجزأ من مناقشات مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أؤكد لممثلي المجتمع المدني وجميع الدول الأعضاء المتفقة في الرأي أن ألمانيا ستظل إلى جانبهم في مساعيهم. وسنظل إلى جانب المدافعات عن حقوق الإنسان، والعاملات في مجال بناء السلام، وجهات المجتمع المدني الفاعلة، وناشطاته اللاتي يعملن كل يوم - وكثيرا ما يخاطرن بحياتهن - سعيًا من أجل المشاركة الكاملة، والفعالة للمرأة، وتحقيقا

تنشر عددا أكبر من الإناث على الخطوط الأمامية للصراعات المسلحة. وتضم وحدة جنوب أفريقيا في لواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما نسبته ١٤,٥ في المائة من النساء، والقائد الذي يتولى قيادة قوة جنوب أفريقيا امرأة. وخلال مناسبة جانبية عقدت هنا في الأمم المتحدة، بعد ظهر أمس، بشأن دور المرأة في عمليات حفظ السلام، تبادلت أولئك النساء خبراتهن بشأن كيفية تحقيق الأهداف التي حددناها لزيادة تمثيل المرأة في عمليات دعم السلام. ويسرنا أن استراتيجية التكافؤ بين الجنسين للأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة تشير بوضوح إلى الحصص والأطر الزمنية التي يجب بلوغها من أجل زيادة عدد النساء اللاتي يجري نشرهن كأفراد عسكريين وأفراد شرطة وأفراد في المؤسسات الإصلاحية ومؤسسات العدالة. إن جنوب أفريقيا، باعتبارها من مؤيدي النهج الجماعية لمعالجة القضايا التي تؤثر علينا جميعا، ستواصل المشاركة بنشاط في المبادرات العالمية القائمة، مثل شبكات مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ ومبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام؛ ومبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. ونرى أن هذه المبادرات مفيدة حيث أنها تصلح كأدوات للتوعية بأهمية خطة المرأة والسلام والأمن.

وإذ أختتم بياني، فلنتفق على أن نلتزم اليوم بمواصلة النهوض بقضية المرأة والسلام والأمن، والخطة المتصلة بها، بما يضمن تنفيذ التوصيات والمبادئ التوجيهية المنبثقة عن القرارات القائمة. وتشير مساهماتنا جميعها إلى أننا نعرف ما الذي يجب عمله - وربما نحتاج إلى زيادة التركيز على سبب إخفاقنا في العمل سعيًا إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها. وما أن نحدد العوائق الحقيقية فمن المحتمل عندئذ أن نبدأ في تحقيق المزيد من التقدم.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

الاقتصادية. وأدعو جميع الزملاء الأعضاء في مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة برمتها إلى القيام بالتنفيذ بالكامل، على نحو حاسم، لما وافق عليه المجلس ١٠ مرات منذ عام ٢٠٠٠. لقد قطعنا وعدا لجيلنا ولكل ما سيليه من أجيال، بأنه لن تكون هناك أقل من المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة في جميع جوانب السلام والأمن.

ونطالب بالمساءلة عن تنفيذ هذا الوعد بالكامل. وفي نيسان/أبريل، دعت ألمانيا والمملكة المتحدة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول الأعضاء إلى التعهد بتجديد التزامها بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قبل حلول الذكرى السنوية العشرين لاعتمادها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، وستتابع ذلك الأمر. ويتعين علينا جميعا العمل بجد أكبر لترجمة كلماتنا إلى أفعال. وتعكف ألمانيا بالفعل على تنفيذ ١٠ من التزاماتنا الـ ١٢ وقد انتهت تماما من تنفيذ ثلاثة منها.

وفي أفغانستان، شأنها شأن أي بلد آخر، لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين إلا إذا كان صوت المرأة مسموعا وجرى أحده بعين الاعتبار. وفي إطار الحوار بين الأطراف الأفغانية، الذي شاركنا في استضافته مع قطر في الدوحة في شهر تموز/يوليه، جمعنا بين المرأة الأفغانية وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع الأفغاني، بما في ذلك حركة طالبان. وحتى الحالة الأمنية المتوترة والأخطار التي تهدد حياتها لم تحل دون ممارسة المرأة الأفغانية لحقوقها. وهي تحظى بدعمنا الكامل.

في نيسان/أبريل، تحت الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن، تمكن المجلس من اعتماد القرار التاسع بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويمثل القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) خطوة رئيسية إلى الأمام لمنع ومكافحة آفة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. فلأول مرة، يركز مجلس الأمن بشكل واضح على حقوق واحتياجات الناجين من العنف الجنسي. إن إقامة العدل وتحقيق المساواة أمر أساسي للناجين من العنف الجنسي.

لتمكينها واحترامها بالكامل، ولجعل حقوق المرأة حقيقة واقعة. ولهذا السبب، دعونا في نيسان/أبريل، عددا قياسيا يبلغ ١١ امرأة ورجلين يمثلون المجتمع المدني لتتقدم إحاطات إعلامية إلى المجلس. وفي رأينا أن النتيجة كانت ملهمة ومفيدة. ونأمل في السير على هذا الدرب مع جميع الحاضرين هنا اليوم.

لقد اعتمد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، منذ ١٩ عاما كما ذكرتم، سيدتي الرئيسة، ولم يغير اعتماد القرار ذاته طريقة عمل المجلس فحسب، بل أيضا الكيفية التي تتناول بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسائل السلام والأمن. إننا جميعا نعرف أنه شكل اعترافا طال انتظاره بأهمية الدور الذي تؤديه المرأة في إيجاد مجتمعات سلمية. فلا يوجد سلام دائم دون المرأة. ولا يوجد سلام دائم بدون جلوس ممثلات نصف السكان إلى الطاولة وضمان مشاركتهن. والأهم من ذلك، أن إشراك المرأة ربما يغير العملية ذاتها من خلال تغيير دينامياتها. وهذا هو أحد الأسباب في أن معاهدات السلام تنزع إلى أن تكون أطول عمرا بكثير عندما تشارك المرأة فيها.

واليوم، وبعد أكثر من جيل بُجري تقييما لما تم إنجازه. وعلينا أن نسلم بأنه، على الرغم من إحراز تقدم، لا تزال أجزاء أساسية من الخطة مهملة وتعاني نقصا في التمويل. وحتى اليوم، ثمة عدد قليل جدا من النساء المفاوضات والوسيطات. وثمة عدد قليل جدا من عمليات السلام التي تستفيد من المشاركة المجدية للمرأة. إن النساء والأطفال لا يزالون أكثر المتضررين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولا تتلقى الناجيات من العنف الجنسي سوى النزر اليسير من الرعاية النفسية والاجتماعية، والمشورة والرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أو لا تتلقى شيئا بالمرّة. فما يمكن أن ينقذ حياة الناجيات لا يتوافر في كثير من الأحيان بسبب التمويل المحدود أو الحواجز الأيديولوجية.

إننا نريد عالما بدون هذه الحواجز - عالم يتاح فيه للنساء والرجال المشاركة على قدم المساواة سياسيا واجتماعيا وفي الحياة

ثلثي الأشخاص المتحلقين حول هذه الطاولة. إنه لأمر رائع، يُنبئ بما ستسير عليه الأمور مستقبلا. وآمل أن تزورنا كثيرا.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدتي، على السجل الرائع لجنوب أفريقيا، متمثلا في ما أشرت إليه من وصول نسبة العسكريين من النساء إلى ٣٠ في المائة وفي زميلاتكم العسكريات الجالسات في القاعة. إن هذا أمر مثير للإعجاب للغاية. وأشكركم على التزامكم بمواصلة إعداد المرأة للمشاركة في عمليات حفظ السلام. وتنضم المملكة المتحدة إليكم في هذا الالتزام. ومن المؤسف أننا وصلنا إلى نسبة ١٧ في المائة فقط. ومن ثم، فإنكم متقدمون علينا كثيرا في هذه المنافسة. ومع ذلك، فإنني أعتقد أن هناك المزيد الذي يمكننا جميعا القيام به في هذا الصدد.

كما قال متكلمون آخرون، فإن هذه المناقشة حسنة التوقيت حيث تأتينا قبل عام واحد من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذه فرصة طيبة لنا للتفكير في ما تحقق من إنجازات وفي التحديات التي تواجه التنفيذ الكامل للقرار. ولكن، كما سمعنا اليوم من جميع مقدمي الإحاطات الرائعين وكما قالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ببلاغة، يجب علينا رفع سقف طموحنا ويجب أن نلتزم بإحداث تغيير جذري بقدر أكبر ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا، بعد مرور ٢٠ عاما واتخاذ ١٠ قرارات، لماذا لا تزال هناك فجوة صارخة في التنفيذ في وقت تشير فيه جميع الأدلة إلى أن إدماج المنظور الجنساني يساعد على تحقيق السلام والأمن المستدامين؟

وأعتقد مرة أخرى أنه، وكما قالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن هذا سؤال يجب علينا أن نسأله لأنفسنا في جميع الأوقات لدى تصميم أي عملية سلام أو آلية أو مشروع أو برنامج على المستوى الدولي. كيف يمكننا التأكد من أننا نفي بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؟ ويعني ذلك بوضوح التركيز بشكل خاص على تصميم عمليات

وفي سياق العراق وسورية، تمثل الملاحقة الجنائية للجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش أولوية لألمانيا. كما استقبل بلدي أكثر من ١١٠٠ لاجئ من الأيزيديين. وتمضي حكومة بلدنا قدما في إجراءاتها ضد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والنظام السوري.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات باسم الدول الـ ٦١ الأعضاء في مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تفخر ألمانيا بالمشاركة في رئاستها مع غانا. فمنذ إنشائها في عام ٢٠١٧، سلطت شبكة القيادات النسائية الأفريقية الضوء على الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في جهود السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتتطلب المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام والأمن وبناء السلام تجاوز الأرقام إلى التمثيل النوعي الحقيقي. وأود أن أشدد بإيجاز على ثلاث نقاط أرى أنها بالغة الأهمية.

أولا، هناك حاجة إلى بناء القدرات لتعزيز المشاركة النوعية للمرأة. وثانيا، يلزم اتباع نهج ينطلق من القاعدة، بدءا من مستوى القاعدة الشعبية ومنه إلى الصعيدين المحلي والوطني. وأرحب ترحيبا خاصا بإنشاء مجموعة الأصدقاء؛ وقد أنشئت حتى الآن ثمانية فروع وطنية لها بهدف الوصول إلى ٢٥ فرعا قبل نهاية عام ٢٠٢٠. وثالثا، يجب علينا تحقيق إدماج الشباب في هذا العمل من خلال الحوار بين الشباب والقيادات النسائية المحنكة، على سبيل المثال.

يبدأ اليوم العد التنازلي للذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطتنا المشتركة. إن الوقت يمر ولكنه يمكن أن يكون في صالحنا إذا استفدنا منه على أفضل وجه.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدتي الرئيسة، على حضوركم هنا اليوم. كما أشكركم وأشكر الوزيرة الألمانية على تهيئة بيئة، تمثل فيها النساء أكثر من

لأفغانستان، مجموعة نسائية في نيويورك، تشارك فيها أيضا سفيرة الولايات المتحدة، من أجل الدفع قدما بمشاركة المرأة في عملية السلام البالغة الأهمية تلك.

وإذا جاز لي أن أتحوّل إلى الأمم المتحدة - فقد أشار عدد من المتكلمين مرة أخرى إلى الأمم المتحدة. والمنظمة لديها بوضوح دور هائل يمكنها القيام بها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبمناسبة الذكرى السنوية التاسعة عشرة لاتخاذ القرار، حيث لم يتبق أمامنا سوى عام واحد للقيام بعمل ما، تود المملكة المتحدة دعوة الأمم المتحدة إلى إحراز تقدم في ثلاثة مجالات محددة.

أولا، ستضمن إقامة علاقة عمل رسمية قوية مع التحالف العالمي لشبكات الوسيطات إمكانية وصول الوسيطات إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السلام والنظر بشكل منهجي في نشرهن بوصفهن مفاوضات ووسيطات ومستشارات. وثانيا، يتعين أن تضع عمليات الأمم المتحدة المعيار الذهبي للإدماج وينبغي أن يخضع المبعوثون الخاصون للأمم المتحدة للمساءلة عن التزاماتهم بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). أخيراً، يجب أن نكفل الدعم الوثيق لعمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة من قبل خبراء في المسائل الجنسانية لضمان المنظور الجنساني؛ ويجب إدماج هذا في جميع مكونات البعثات. هذا ليس أمراً مرغوباً فيه؛ وليس أمراً "من اللطيف أن يكون لدينا"؛ بل هو جزء جوهري من أية عملية سلام ناجحة.

في الختام، لا يتعلق عام ٢٠٢٠ بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فحسب. فالعام المقبل يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخامسة لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، وهو العام الذي تبقى فيه عشر سنوات على الموعد النهائي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. لا يمكننا أن ندع هذه اللحظة تفلت من أيدينا. لقد حان الوقت لإحراز تقدم في

شاملة للجميع من البداية. وينبغي ألا تكون الأسلحة والأراضي السبب الوحيد لجلوس المفاوضين إلى الطاولة. فهذا الأمر غير سليم أخلاقياً وغير معقول اقتصادياً وغير معقول أو مجرّد إذا كان المرء يريد التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة.

وفي هذا العام، قدمت المملكة المتحدة تمويلاً لشبكة "العمل الجنساني من أجل السلام والأمن" لإجراء مشاورات مع المجتمع المدني في البلدان التسعة موضع تركيزنا التي يجري فيها تنفيذ خطط عمل وطنية. وقد فعلنا ذلك لأننا أردنا تحسين فهم الكيفية التي يمكننا بها تحديد تلك الثغرات ومن ثم التغلب عليها. وتتخذ خطوات ملموسة لتعزيز وحماية بناء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان من النساء. فنحن نوفر تمويلاً مستداماً متعدد السنوات. ونكفل ممارسة ما نعظ به على صعيد التمثيل والسياسات العامة.

وبينما نتطلع إلى عام ٢٠٢٠، أمل أن نتمكن من بذل جهود على نطاق الأمم المتحدة، ليس في نيويورك فحسب بل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة سواء في الميدان أو في مباني المقر الأخرى، لتركيز الجهود على التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن جانبنا، فإننا نعمل بصفة خاصة من أجل زيادة المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام، ولا سيما في أفغانستان وجنوب السودان واليمن. وقد أوضحت الوزيرة الألمانية ببلاغة كبيرة ما يحدث في أفغانستان، ومن ثم فإنني لن أكرر ذلك. وفي اليمن، تمول المملكة المتحدة وظيفة كبير مستشارين معني بالإدماج والشؤون الجنسانية في مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة كي نتمكن من الاستفادة من عمله للدفع قدما بمشاركة المرأة في عملية السلام. وقبل الموعد النهائي لتشكيل حكومة انتقالية في جنوب السودان والذي يحل في تشرين الثاني/نوفمبر، نواصل العمل مع الجماعات النسائية المحلية للدعوة إلى إطلاق عملية شاملة للجميع. وبطبيعة الحال، أنشأت، بالتعاون مع صديقتي وزميلتي العزيزة الممثلة الدائمة

السلم والأمن وأصبحت مشاركة ومساهمة ذات أهمية متزايدة في عمليات السلم. هناك المزيد والمزيد من النساء اللاتي يشغلن مناصب عليا في مقر الأمم المتحدة وفي البعثات الميدانية، ويزداد تدريجياً عدد النساء العاملات في حفظ السلم والشرطة.

تؤدي النساء في البلدان المتضررة من الصراعات دوراً لا غنى عنه في منع نشوبها والقيام بالوساطة وبناء السلم، كما يتم باستمرار تحسين تدابير حمايتهن ومساعدتهن. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التنسيق وأن يتيح المجال كاملاً لدور المرأة الهام في صون السلم والأمن الدوليين.

أولاً، يجب أن نلتزم بالبحث عن حلول سياسية لقضايا البؤر الساخنة من خلال الحوار والتشاور وكذلك تهيئة بيئة دولية مواتية لبقاء المرأة وتطورها. ينبغي لمجلس الأمن أن يطلع بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بشكل فعال، ليس من خلال اتخاذ تدابير فعالة لتوفير الأمن والحماية الشاملين للنساء المتضررات من الصراعات وتنفيذ أعمال الإغاثة الإنسانية فحسب بل وأيضاً، وهو الأهم، من خلال التقدم الحثيث في العملية السياسية وتعزيز التسوية السلمية للصراعات من أجل حماية النساء من المعاناة التي تتسبب فيها الحروب والصراعات والأضرار الناجمة عن الإرهاب والتطرف العنيف.

من الحتمي أن تتم كفالة حق المرأة الكامل في المشاركة وصنع القرار في جميع مراحل عملية السلم، مع ضمان أن من يمثلن النساء ويشاركن في عمليات السلم يجسدن بحق أصوات النساء على أرض الواقع.

تقوم حفظة السلم من النساء الصينيات والأفرقة الطبية الصينية، في تحد لجميع المضاعب والعقبات، بالحماية النشطة للسلم في مناطق الصراع ومساعدة النساء والأطفال ورعايتهن. هن بالفعل مشهد رائع للعيان.

ثانياً، يجب أن نعالج كل من أعراض الصراعات وأسبابها الجذرية، وأن نعزز بناء قدرات المرأة بشكل فعال ونكفل مشاركتها

بمجال المرأة والسلام والأمن وكذلك المساواة بين الجنسين، وتقع على عاتق الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مسؤولية تحقيق كل هذا في العام المقبل.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): قبل الإلقاء

بياني رسمي، أود أن أؤكد للمشاركين أنه على الرغم من أنني أنتمي إلى المجموعة التي تشكل ثلث الجالسين حول هذه الطاولة، فإنني وزملائي سنبدل قصارى جهدنا لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بقضية المرأة.

يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيل ملامبو - نغوكا؛ والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي للمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، على إحاطاتهم الإعلامية. كما أننا استمعنا باهتمام إلى بياني السيدة لينا إيكومو والسيدة آلاء صلاح.

ترحب الصين باتخاذ المجلس للقرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) وتقدر الجهود التي بذلتها الحكومة والبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لجدول أعمال مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، والذي يتزامن مع الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لاستعراض وتقييم الإنجازات وأوجه القصور فيما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن من أجل تحديد الاتجاه الصحيح للتعاون في المستقبل وتعزيز توافق الآراء. والصين على استعداد لأن تدعم وتشارك بنشاط في الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن تعمل مع جميع الأطراف لتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال المرأة والسلام والأمن حتى يتسنى لهذا العمل بلوغ آفاق جديدة.

على مر السنين، وبفضل الجهود النشطة التي بذلتها المجلس وجميع الأطراف المعنية، قامت المرأة بدور متزايد الأهمية في مجال

وينبغي للهيئات ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً لولاية كل منها، أن تستفيد بصورة كاملة من مكامن قوتها وأن تكثف تنسيقها في جهد مشترك لتعزيز الدور الهام للمرأة في مجال السلم والأمن.

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي الأكثر إطلاعاً وبالتالي يمكنها تقديم حلول هادفة. وينبغي أن يكون هناك احترام كامل للاستقلال الذاتي والدور الفريد للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وينبغي تعزيز تبادل السياسات وأفضل الممارسات. من المتوقع أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً بناءً من خلال مراعاة قوانين البلدان المعنية، واحترام ملكية الحكومات المضيفة والتشاور معها بشكل كامل. لذلك تحفظ الصين على الفقرة ٦ من القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، والذي اتخذناه للتو.

أحاطت الصين علماً بجهود فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن والتابع للمجلس، ولكنها تشير إلى أن الفريق ليس هيئة رسمية تابعة للمجلس وأن العمل الذي يقوم به باسم المجلس يجب أن يحترم آراء جميع أعضاء المجلس بطريقة تتفق مع ولاية مجلس الأمن ونظامه الداخلي، وإلا لن تكون قراراته موثوقة أو ملزمة أخلاقياً.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكل مقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاركتهم وإسهامهم في هذه المناقشة.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والذي بنيناها على مر السنين. إذا نظرنا إلى القرارات التي اتخذت سندرك ما أنجزناه. وسنحتفل غداً بالذكرى السنوية العاشرة لولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات الصراع. ولقد أبرمنا اتفاقات لرصد والتحليل والإبلاغ داخل الأمم المتحدة. وأنشأنا فريق

الفعالة في عملية السلام. من الضروري مساعدة النساء على تحقيق التنمية المتساوية، والإفلات من الفقر، والحصول على التعليم الجيد، والتي تشكل شروطاً مهمة لمشاركتهن الفعالة في عملية السلام. من الضروري مساعدة البلدان المعنية بقوة على تنفيذ إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، والتركيز على بناء القدرات، وضمان أن تعود التنمية بالنفع على الجميع، لا سيما النساء.

ينبغي تقديم الدعم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان المتضررة من الصراع، وينبغي تخصيص أموال خاصة لدعم مشاريع بناء القدرات للمرأة. ولقد قدمت الصين على مر السنين دعماً كبيراً للبلدان التي تعيش الصراعات في مجالات مثل تمكين المرأة ومكافحة الإرهاب ومنع نشوب الصراعات، وذلك من خلال منصات تشمل منتدى التعاون الصيني الأفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي.

وتفي الصين على نحو فعال بالالتزامات التي قطعها الرئيس الصيني شي جينبينغ في مؤتمر قمة عام ٢٠١٥، والمسمى "اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل"، وذلك من خلال تقديم المساعدة للنساء والفتيات في البلدان النامية في مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني والفني، وغيرها من المجالات.

بالاستفادة من الفرصة التي تتيحها الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين، نحن نزيد من تعاوننا مع جميع الأطراف في محاولة للنهوض بتمكين المرأة.

ثالثاً، يجب أن نحترم بالكامل سيادة وإرادة البلدان المعنية وأن نضمن لمختلف وكالات الأمم المتحدة القدرة على إيجاد أوجه تآزر مع الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل منها. ويجب أن تتحمل البلدان المعنية مسؤوليتها الأساسية عن تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام وأن تتخذ التدابير المناسبة في ضوء ظروفها الوطنية.

وتتضمن اتخاذ العديد من التدابير لتحسين حالة حقوق المرأة في مناطق النزاع. ومن بين أمور أخرى، وبروح رؤية التزاماتنا تُنفذ بشكل ملموس في الميدان، تدعم بلجيكا شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في تدريب وسيطات أفريقيات.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، اتخذ المجلس القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي يدعو إلى اتباع نهج يتمحور حول الضحايا. ويتطلب هذا الأمر اتخاذ تدابير سياسية وتوفير موارد مالية. وفي ذلك الصدد، تبرعت بلجيكا بمليوني يورو إلى صندوق التبرعات الاستثمارية المعني بأشكال الرق المعاصرة. وندعم أيضا الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا الذي أنشأته المحكمة الجنائية الدولية، والذي يساعد على ضمان إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء. وفي ذلك السياق، تؤكد بلجيكا أهمية الصحة، وخاصة الصحة الجنسية والإنجابية، لجميع النساء. فالرعاية الطبية هي أكثر ما يحتاج إليه ضحايا العنف الجنسي على وجه السرعة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل بلدي جهوده الرامية إلى ضمان تمكين جميع النساء اللائي يتخذن القرار الصعب بالإجهاض من القيام بذلك.

ونشكر جنوب أفريقيا لالتزامها بحقوق المرأة ونؤكد أن الكفاح من أجل إيجاد عالم يمكن للمرأة فيه أن تُظهر قدرتها على قيادة جهود السلام يمكن، بل ينبغي، أن يوحدنا جميعا.

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر جنوب أفريقيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم وتوصياتهم.

تضطلع المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة وحمايتها ومشاركة المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتمكينها بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها. وعلاوة على ذلك، فإن دور المرأة في بناء السلام وحفظ السلام، ومنع العنف الجنسي وحماية النساء والأطفال ليس

الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو أداة فعالة للغاية تساعد مجلس الأمن في دمج جوانب جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في مختلف ولايات عمليات حفظ السلام.

ويعمل المستشارون المعنيون بالمسائل التي تمس المرأة على تعزيز اتباع نهج يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين في البعثات وعند التواصل مع كيانات الأمم المتحدة في الميدان.

بيد أنه على الرغم من أن المجلس أصدر نصوصا ووضع خرائط طرق على الورق، فإن التنفيذ في الميدان هو الأهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، وقّعت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع اتفاقات رسمية مع حكومات البلدان المعنية، مما يمثل خطوة هامة نحو التغلب على ثقافة الصمت المحيط بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أتاح إطار التعاون هذا محاكمة أكثر من ١٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٣. وهذه تغييرات حقيقية في الميدان شهدت نساء عانين في كثير من الأحيان من تجارب مروعة.

ولا يزال تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على أساس كفالة الكرامة والاحترام والتمكين، عنصرا رئيسيا في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقبل أسبوعين، تشرفت بلجيكا بالإدلاء ببيان مشترك في اللجنة الثالثة باسم ٧٥ بلدا، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويبين ذلك قوة الدعم العالمي لحقوق المرأة، ولئن كان من المهم احترام الحساسيات الثقافية، فمن الواضح لنا أنه لا يمكن لأي قانون أو تقليد أو دين أو عرف أو ثقافة أن يبرر التمييز ضد النساء والفتيات.

وعلى غرار البلدان الـ ٨٠ الأخرى، تعمل بلجيكا حاليا على تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي الواقع، هذه هي الخطة الثالثة التي ننفذها من هذا النوع.

الجنسانية في الاعتبار عند تصميم عمليات السلام والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها، فضلا عن زيادة عدد النساء اللاتي يُشرن ضمن أفراد القوات. ومن الأهمية بمكان أن تدرج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في تقارير البعثات، ونشر مستشارين للشؤون الجنسانية ومستشارين لشؤون حماية المرأة وتعزيز سياسات عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال العنف الجنسي أو التمييز على أساس نوع الجنس.

ونشيد بعمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونغتنم هذه الفرصة لنشي على المبادرة الرامية إلى تعزيز التعاون، مما يتيح الوصول إلى المهارات السياسية والتقنية المتعلقة بمسألة المرأة والسلام والأمن، دعما للجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، نؤكد من جديد أن الجمهورية الدومينيكية ستواصل جهودها الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، اعتقادا منها أنها السبيل لتحقيق السلام الدائم والتحول الاجتماعي، بغية إنهاء أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تقوض السلام والأمن وتؤجج المظالم والتطرف والنزاع.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته وتقريره (S/2019/800) عن المرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الآخرين على التحدث بصراحة. إننا نشيد بصراحة التقرير ونتفق مع ما جاء فيه. كما أود أن أشكر وزيرة الخارجية باندور على دعوتنا لمناقشة خطة المرأة والسلام والأمن.

لا غنى عن المرأة عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات. لقد تعززت هذه الحقيقة لدي من خلال تجمع نساء التقيت بهن في ملكال في جنوب السودان في أعقاب زيارة مجلس الأمن إلى جوبا. لقد تحملت أولئك النساء ولا يزالن يتحملن أكثر مما يمكن لمعظمتنا تصوره. والصعب على أولئك النساء ليس الأسرار الفظيعة التي يكتمنها، بل حقيقة أنه لا يمكنهن حتى

ضروريا فحسب، بل يكتسي أهمية بالغة. وآلاء صلاح وقصتها الاستثنائية خير مثال على قوة أصوات الشباب وقدرتهن على إحداث تغيير.

وعلى الرغم من القرارات التي اتخذت والتقدم المحرز الذي لا جدال فيها، لا نزال نواجه تحديات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من القوة المعيارية التي اكتسبتها منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نعتقد أنه من المهم تعزيز الالتزامات المتعهد بها بالفعل من قبل جميع الجهات الفاعلة للنهوض بالخطة في بلدانها وتنفيذها بالكامل. وفي تلك العملية، من الضروري أن نضمن تعاوننا مع أعضاء المجتمع المدني، بمن في ذلك النساء العاملات في مجال بناء السلام والشابات والمدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يضطعن بدور مركزي في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ومع ذلك، فإن ما يتعرضن له من تهديد وتخويف وعنف يجعل إنشاء آليات لحمايتهن وتعزيزها ضرورة ملحة. وفي العملية السياسية الناشئة في سورية، وبفضل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، يتضمن تشكيل اللجنة الدستورية المطلوب منها إحداث تحول سياسي وطني حوالي ٣٠ في المائة من النساء. ومن الأهمية بمكان أن نضمن لهن البيئة الآمنة والشاملة للجميع في هذا المنعطف التاريخي في بناء السلام في سورية.

وقد كان فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن بمثابة منبر رئيسي لتحسين تنفيذ الخطة في الميدان. وما زلنا ملتزمين بالعمل من أجل تيسير اتباع نهج أكثر شمولا في عمل المجلس، بما في ذلك في قراراته وتقاريره وزياراته الميدانية. وفي سياقات لا تعد ولا تحصى، تشكل عدم المساواة بين الجنسين، المتفاقمة بسبب الأعمال العشوائية التي ترتكبها الجماعات المسلحة وانتشار الأسلحة، أحد الأسباب الرئيسية للعنف، ولا سيما العنف الجنساني.

وندافع عن أهمية ربط حقوق المرأة ببناء السلام. ولذلك السبب، من المهم بمكان تدريب حفظة السلام ووضع المسائل

وتؤكد لنا الدور الذي تقوم به المرأة في مجال حل النزاعات. وفي حين أننا نريد تمكين المرأة في الخارج، يجب علينا أيضاً الاهتمام بالمسألة في داخل البلد. لذلك فإننا نضمن أن تكون مؤسسات الأمن القومي الخاصة بنا على استعداد تام لدعم المرأة. وتعمل الولايات المتحدة على تعزيز تدريب الدبلوماسيين وخبراء التنمية والعسكريين لدينا حتى يعمل موظفونا العامون على تعزيز المساواة بين الجنسين.

وأخيراً يجب أن تعمل الحكومات الشريكة لنا من أجل تحقيق المساواة الكاملة للمرأة بمن في ذلك الفتيات وتأمين إشراك المرأة في جميع مراحل حل النزاعات. لقد دعا فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن مؤخراً وبحق إلى الدفاع عن شرعية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ودورهم في تعزيز السلام والأمن. لقد قرأنا رسالته المفتوحة إلى الدول الأعضاء باهتمام كبير ونوافق على أن مشاركة المرأة الكاملة والفعالة والهادفة في جميع جوانب السلام والأمن يجب أن تكون غير قابلة للتفاوض وأنه يتعين صوغها.

ونجد صدى لهذه الدعوة في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/780)، الذي يشدد على الحاجة إلى التصدي لعمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين والمخاطر المحددة التي تواجهها القيادات النسائية. ويمكننا أيضاً تلبية هذه الدعوة من خلال الاستجابة لطلب الأمين العام الداعي إلى قيام المزيد من الدول الأعضاء بوضع خطط عمل وطنية للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن كما تفعل كولومبيا حالياً من خلال شراكة مشتركة مع الولايات المتحدة. والولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات في مجال المرأة والسلام والأمن. ولكن إذا كان هناك درس واحد استخلصته من الأسابيع القليلة الماضية، فهو أن لدى المجلس بكامله التزام أخلاقي عليه الوفاء به. وتسير

تشاطر الحقائق البسيطة لما حدث لمن لأن القيام بذلك سيعرض أسرهن للخطر.

ومشت إحدى النساء الشجاعات في ملكال لأكثر من ساعتين مجرد الجلوس معنا والتحدث معنا بسرية في مكان آمن. ولدى أولئك النساء والعديد من مثيلاتهن أمور مهمة للتعبير عنها. هل نكفل أن لمن صوتاً؟ هل نغير اهتماماً لحديثهن؟ تعتقد الولايات المتحدة أن دور المرأة أساسي لدرجة أننا في عام ٢٠١٧ وقّعنا على قانون قائم بذاته للمرأة والسلام والأمن، وهو القانون الأول والوحيد من نوعه في العالم. وفي عام ٢٠١٩ أصدر الرئيس استراتيجية الولايات المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. وتحدد الاستراتيجية كيفية التخطيط لحماية مشاركة المرأة فيما يخص مسائل السلام والأمن والنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن على الصعيدين المحلي والخارجي.

إن المشاركة تبدأ بالحصول على مقعد على الطاولة. ما الذي نقوم به في هذا الصدد؟ ونحن نتحدث الآن، فإننا نستضيف في الولايات المتحدة ما يناهز ٨٠ قيادة من القيادات النسائية لبناء تفاهم بين الثقافات بشأن النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. لقد استضافت الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر منتدى رفيع المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن في الشرق الأوسط بمشاركة العشرات من النساء، بمن فيهم نساء من سورية. وتتماشى هذه الإجراءات مع أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك الزيادات الإلزامية في تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار وتوفير الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات النزاع.

ومع ذلك فإن ضمان مقعد على الطاولة للنساء هو الحد الأدنى فحسب. يجب علينا أن نضمن أيضاً تمكين النساء بمجرد حصولهن على هذا المقعد. ولهذا السبب نحن فخورون للغاية بدعمنا سفر السيدة آلاء صلاح إلى الولايات المتحدة. وتعزز الإحاطات على غرار إحاطتها دور المجتمع المدني في الحياة المدنية

خلال السنوات الأخيرة مشاركة المرأة في الوفود التفاوضية في عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة أو تقوم بمتابعتها. وفي عام ٢٠١٨ من بين ست عمليات نشطة بقيادة أو قيادة مشتركة للأمم المتحدة، تم إشراك النساء في ١٤ من أصل ١٩ وفداً. وبين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٨، شكلت النساء ١٣ في المائة من المفاوضين و ٣ في المائة من الوسطاء و ٤ في المائة فقط من الموقعين في عمليات السلام الكبرى التي جرت متابعتها. إن المشاركة المحاذية والكاملة والمتساوية للمرأة في العمليات السياسية المتعلقة بالسلام والأمن لا تتعلق بمجرد كفاءة التمثيل المتساوي للمرأة والرجل ولكن أيضاً بنوعية مشاركتها. إنها تتعلق بقيادة المرأة.

ونحتاج إلى تحديد ودعم السياسات التي تعزز أصوات المرأة ومشاركة المرأة في صنع القرار من المرحلة الأولية لعملية صنع السلام إلى إنشاء وتطوير المؤسسات الحكومية المحلية والوطنية.

إننا ندرك أن هناك عدداً كبيراً من النساء المؤهلات تأهيلاً عالياً والمستعدات بشكل كافٍ وجاهزات لشغل مناصب رفيعة المستوى بما في ذلك مهام المفاوضين والوسطاء. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في زيادة وعي صانعي القرار بأن مشاركة المرأة توفر قيمة مضافة كبيرة وهي عنصر حاسم ولازم لإحداث التغيير في بيئات ما بعد الصراع. ويتطلب تحقيق هذا التغيير، تغييراً في التفكير من جانب السياسيين والمفاوضين والوسطاء بشأن كيفية نظرهم إلى دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام.

ويجب ألا ننسى أن إشراك النساء في جهود السلام ليس مجرد مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وتمكين المرأة. إنه أيضاً ضرورة أمنية. تشير الأدلة إلى أن الجهود الأمنية تكون أنجح وأكثر استدامة عندما تسهم المرأة في المنع والإنذار المبكر، فضلاً عن صنع السلام وحفظ السلام والتسوية بعد انتهاء النزاع وإعادة البناء. إن الدور المحوري للمرأة في العديد من الأسر والاجتماعات

العديد من النساء في ملكال في جنوب السودان وفي مناطق النزاع حول العالم بإخلاص على طريق السلام لكنهن بحاجة إلى معرفة أنهن لسن وحدهن على هذا الطريق.

لذلك أحتاج إلى طرح سؤالين آخرين. هل سنلتزم جميعاً بضمان أن يكون لهن صوت؟ وهل سنعير اهتماماً لحديثهن؟

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد بجنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة الهامة. ونرحب بتركيز النقاش على تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وعلى جعل التزامنا المشترك حقيقة واقعة. ونهنئ جنوب أفريقيا على قيادتها وجهودها للتوصل إلى قرار جديد بشأن المرأة والسلام والأمن (القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)). ويسر بولندا أن تؤيد القرار الذي اتخذ اليوم.

لقد تم الاعتراف تدريجياً على الساحة الدولية بضرورة إشراك النساء في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها. وتم إثراء خطة المرأة والسلام والأمن بشكل كبير على مدى السنوات الـ ١٩ الماضية بما في ذلك من خلال تسليط الضوء على التأثير غير المتناسب للنزاع المسلح على النساء والفتيات والفوائد الكبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في مبادرات منع نشوب النزاعات ونزع السلاح وكذلك عمليات السلام والضرورة المطلقة للتصدي لآفة العنفين الجنسي والجنساني المرتبطين بالنزاع كتكتيك للحرب. ومن المفهوم على نطاق واسع أنه لدى النساء والرجال خبرات واحتياجات مختلفة أثناء الصراع وبعده وأن النساء تواجهن مجموعة فريدة من التحديات المتعلقة ببناء السلام والأمن.

وليس هناك شك في أنه على الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. لقد حصلت زيادة طفيفة في عدد النساء المشاركات في محادثات السلام الرسمية. وبالتالي فإن شواغل المرأة نادراً ما تكون مدرجة في جدول أعمال محادثات السلام. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لم تتحسن

إلى المرأة على أنها مجرد ضحية من ضحايا الحرب بل ننظر إليها بدلا من ذلك كقائدة في صنع السلام وحفظ السلام. وأخيرا، فإننا بحاجة إلى أن نفكر لا في ما يمكن للمرأة أن تفعله من أجل السلام فحسب، بل أكثر من ذلك، في ما يمكن للسلام أن يفعله من أجل المرأة. فالتنمية المستدامة والسلام الدائم من الشروط الأساسية المسبقة لتمكين النساء والفتيات من النمو والدراسة والعمل والاستفادة من إمكاناتهن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر جنوبي أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة وعلى التزامها الثابت بتحقيق المساواة بين الجنسين. وكذلك أشكر الأمين العام ومختلف مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وإذ نقرب من الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبمرور خمس سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في عام ٢٠٢٠، من الواضح للجميع أننا ما زلنا بعيدين جدا عن تحقيق الأهداف التي حددناها جماعيا لأنفسنا. فلأسف لن يتردد صدى هذه الاحتفالات كانتصارات، إذ تم التشكيك في الانتصارات الأولية التي سجلت بتتابع الأزمت، التي كانت فيها النساء الضحايا الرئيسيات، وبتشكيك غير مقبول في حقوقهن. فينبغي لتلك الاحتفالات أن تشكل فرصة لنا جميعا للتفكير في ما يمكن أن نفعله لترجمة التزاماتنا إلى عمل. إن الإطار المعياري موجود بالفعل - ويجب تنفيذه.

وسيكون استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠٢٠، خطوة هامة. وقد تم بالفعل اتخاذ تدابير هامة. ونرحب بالمبادرات التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تشكل دافعا للتغيير في الأمم المتحدة والتي نحدد دعمنا الكامل لها. وكذلك فإن استراتيجية الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين عنصر أساسي ويجب علينا جميعا أن نستثمر لضمان

يتيح لها وجهة نظر فريدة تمكنها من التعرف على علامات أنماط السلوك غير العادي وعلامات النزاعات الوشيكة، مثل تعبئة السلاح والتدريب على استخدامه. والمرأة في وضع جيد للكشف عن العلامات المبكرة للتطرف لأن حقوقها وسلامتها البدنية غالبا ما تكون أول أهداف الأصوليين.

كما إن إشراك المرأة على طاولة السلام يمكن كذلك أن يزيد من احتمال التوصل إلى اتفاق، إذ إن الأطراف المتفاوضة غالبا ما تنظر إلى المرأة على أنها وسيط نزيه. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن من شأن الإشراك الكبير للمرأة وفئات المجتمع المدني في مفاوضات السلام أن يجعل من الاتفاق الناتج أقل عرضة للفشل بنسبة ٦٤ في المائة، ووفقا لدراسة أخرى، يزداد احتمال دوام الاتفاق لفترة ١٥ عاما على الأقل بنسبة ٣٥ في المائة. وعلاوة على ذلك من الأرجح أن تدعو المرأة، لكونها تتضرر بشكل غير متناسب من العنف الجنسي والجنساني، للمساءلة وإلى تقديم الخدمات لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وتركز بولندا، بوصفها مؤيدة قوية لخطة المرأة والسلام والأمن، على ضمان تمثيل المرأة تمثيلا مجديا في العمليات والبعثات الخارجية، وعلى تعزيز مكانتها عن طريق زيادة حضورها في هياكل القيادة والسيطرة والأدوار القيادية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك وحدتنا المنشورة حديثا ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، حيث ستبلغ نسبة النساء في الوحدة البولندية ٧ في المائة - وهي إحدى أعلى النسب في اليونيفيل. وسنسعى إلى توسيع نطاق ذلك التمثيل على جميع بعثاتنا.

وإذا كنا جادين في التزامنا بعالم أكثر سلاما واستدامة وازدهارا، فببساطة لا يوجد بديل للاستثمار في النساء، مما يتيح لهن المشاركة في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة ودعم تمكينهن سياسيا واقتصاديا. ويجب علينا أن نتوقف عن النظر

الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي لضحايا العنف الجنسي، مثل المبادرات التي قادها كل من السيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكوغي لإنشاء صندوق لدعم ضحايا العنف الجنسي. وكذلك سنواصل دعم مستشفى بانزي ونوفر طائفة كاملة من خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، للضحايا.

وأخيراً، أود أن أذكر المجلس بأن فرنسا ستستضيف في تموز/يوليه ٢٠٢٠ في باريس، بشراكة مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منتدى المساواة بين الأجيال، الذي يهدف إلى إعطاء زخم جديد لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وسيكون الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي للمرأة، بما في ذلك حق المرأة في أن تقرر بحرية بشأن جسدها، في صميم المنتدى.

السيد العتيبي (الكويت): أود بداية أن أتقدم بالشكر لكم، السيدة الرئيسة، ولوفد بلدكم الكريم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات على مداخلتهم القيمة وجهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن، في منظومة الأمم المتحدة وفي الميدان.

كما انتهز هذه الفرصة لأهنئ وفد بلدكم على اتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) اليوم، ونثمن الجهود المبذولة من قبل وفد جنوب أفريقيا خلال المفاوضات، كما نؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما يعكس إيماننا المشترك بأهمية تنفيذ هذه الخطة وأولوياتنا المشتركة في تمكين المرأة من المشاركة بشكل فعال في تحقيق السلم والأمن في شتى بقاع العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على عدة مسائل أساسية.

أولاً، تعزيز الإنجازات ومواجهة التحديات استعداداً للاحتفال بمرور عشرين عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وينبغي لخطط العمل التي اعتمدها لجنة بناء السلام وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تمكن من زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات التفاوضية.

فلا يزال العنف الجنسي يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب في عام ٢٠١٩. وذلك أمر لا يمكن قبوله. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2019/800)، يجري استخدام العنف الجنسي بشكل خاص ضد النساء اللائي يعملن من أجل السلام والدفاع عن حقوق الإنسان. ولذلك يجب على المجلس أن يستجيب بشكل أكثر فعالية لمكافحة هذه الآفة. إنني أثنى على اعتماد خطة عمل القوات المسلحة لجنوب السودان في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. كما أرحب بالقرارات التي اتخذتها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن هذه المسألة. فتلك خطوات أولى مشجعة، تبرز بصفة خاصة الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يقود الكفاح ضد العنف الجنسي في أوقات النزاع بفعالية. غير أن هذه لا تعدو كونها خطوات أولى فقط وينبغي للجميع ضرب أمثلة أخرى.

وقد بدأ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حركة يتعين الآن التعجيل بها. فحسب الحاجة إلى إعادة بناء توافق الآراء الذي تم إضعافه هذا العام بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام وحماتها من العنف الجنسي. وفي ذلك هذا الصدد، يجب ألا يُفقد مرتكبو العنف الجنسي من العقاب، ولا بد من تقديمهم إلى العدالة. ولذلك ينبغي للقرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي اتخذناه للتو، أن يمثل فرصة لتوطيد إنجازاتنا ونمضي قدماً معنا. إننا نعلم أنه عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة، فكلما توقفنا عن المضي قدماً عدنا القهقري - إذ لا يمكننا أبداً أن نراوح مكاننا.

وقد جعلت فرنسا تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن محورياً قوياً لعملها. وقد دعمنا مبادرات ترمي إلى توفير

اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي جعل من مشاركة المرأة أمراً محورياً في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها، فهي تمثل فرصة فريدة من نوعها لتضافر الجهود واستكمال النجاح الذي تحققت في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، والتصدي للتحديات التي تحول دون تحقيق ذلك.

ولعل أكبر عقبة تعرقل جهود المجتمع الدولي في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في سبيل تحقيق السلام المستدام هي حرمان المرأة من حقوقها الأساسية وغياب المساواة في المجتمعات قبل النزاع وبعده وخلالها. وما من شك في أن انعدام المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات يزيد من احتمالية نشوب النزاع.

ومن المؤسف وغير المقبول أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب من النزاع، ويتعرضن لانتهاكات لأبسط حقوقهن مجرد كونهن نساء. ثم يتضاعف هذا الظلم خلال عمليات السلام عندما يتم إقصاء المرأة وتهميش دورها في صنع السلام وبناء السلام واستدامته، وحرمانها من المشاركة الحقيقية في مفاوضات واتفاقات السلام، وذلك بالرغم من أن التجارب أثبتت أن المشاركة الفعالة للمرأة في اتفاقات السلام تزيد من نسبة نجاحها واستدامتها، أي أن تقويض دور المرأة ليس تهميشاً لها فحسب، بل هو تقويض للجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام، وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً هو تعزيز لدعائم الأمن والاستقرار.

نرحب بمبادرة الدول الأعضاء بالإعلان عن التزاماتها الوطنية في إطار تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونؤكد أن المسؤولية الأولى تقع على الدول الأعضاء في احترام حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ودعمها في المشاركة على قدم المساواة في جميع المراحل المتعلقة بتحقيق السلام. كما نرحب بالشراكة مع الأمم المتحدة في هذا

ثانياً، تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بإنهاء النزاعات وصولاً إلى السلم والأمن المستدامين.

ثالثاً، دور الدول الأعضاء وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في تحقيق التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن قد وضع عبر السنوات التسع عشرة الماضية، وبداية من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إطاراً معيارياً متيناً لتمكين المرأة من التمتع بحقوقها الأصيل بأن تكون شريكة في تحقيق السلام. ونرحب بالإنجازات المحرزة في هذا الإطار، حيث تضمنت نسبة ٧٢ في المائة من قرارات مجلس الأمن في عام ٢٠١٨ إشارات صريحة إلى قضايا المرأة والسلام والأمن. كما أن جميع البعثات التي اضطلع بها المجلس خلال هذا العام أدمجت فيها عناصر تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وشملت إجراء لقاءات مع مجموعات النساء المحلية. كما أن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مثال يحتذى به لما يمكن تحقيقه نحو تمكين المرأة في بعثات السلام، حيث تتبوأ المرأة منصب قائد البعثة ضمن ثلاثة مسؤولين من النساء يمثلن القوات العسكرية والشرطة والقطاع المدني.

ولكن بالرغم من تلك الإنجازات، لا تزال هناك تحديات أمام تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في حفظ السلام والأمن الدوليين. ومن ضمن تلك التحديات، استمرار مختلف أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وعدم تجاوب الاستجابات الإنسانية مع احتياجات النساء والفتيات بشكل كاف، والتمثيل المنخفض للمرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام والمناصب القيادية.

وبما أن العام المقبل يصادف حلول الذكرى السنوية للعديد من الأطر المرجعية والمناسبات الهامة، مثل الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، وخمسة وعشرين عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وعشرين عاماً على

المستقبل. وبالنظر إلى أن هذه القضية هي محور مناقشتنا في هذه القاعة اليوم، أود أن أشير إلى شيء مهم للغاية - خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن أكثر من ٥٠ في المائة من الدبلوماسيين الذين يجري تعيينهم كل سنة، كانوا من النساء. وهذا سيجعل السفراء الذكور مثلي ينقرضون في المستقبل القريب.

لكن الخبر السار هو أنه سيكون لدينا المزيد من الدبلوماسيات العاملات كوسطاء وحفظة السلام. وهم الأشخاص الذين سيواصلون السعي لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في المستقبل. ولئن كنت أشعر بالفخر في هذا الصدد، ونحن نقترّب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي لنا جميعاً هنا أن نسأل أنفسنا عما حققناه في هذه الخطة. هل نحن نمضي قدماً؟ وإلى أي مدى ذهبنا في تنفيذ القرار الذي نلتزم به بفخر؟ وإنني أحيط علماً بالقرار الأخير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800) وأثني على إدراج تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في معظم الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عمليات السلام.

مع ذلك، ومثلما ذكرنا جميع مقدمي الإحاطات، فقد ثبت أن تنفيذ الخطة من الصعوبة بمكان. فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وفي هذا السياق، أود أن أركز على ثلاث نقاط وثيقة الصلة.

أولاً، نحتاج إلى إعادة تأكيد التزامنا بتسريع التقدم في برنامج المرأة والسلام والأمن، الذي يعد منبراً قوياً لتحويل أقوالنا إلى أفعال. وفي كثير من الحالات، لم يطبق نظام الحصص لتمثيل المرأة إلا في المراحل المبكرة ولم يضطلع بالتزامات الإبقاء على هذه الحصص. والمرأة في الواقع ليست جزءاً من الحل فحسب، بل إنها مؤثرة في العمل كمصدر إلهام وكميسر للسلام والأمن أيضاً. وقد شهدنا ذلك في إندونيسيا، وسواصل متابعة تلك الخطة. ونحن نشعر، بل ونعتقد أن المرأة يمكن أن يكون لها تأثير

الإطار لبناء القدرات لدى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بما يتناسب مع أهدافها وخصائصها الوطنية. ونعرب عن التقدير لدور المنظمات الإقليمية في هذا الإطار. ولا يفوتني أن أثني أيضاً على الخطة الإقليمية للمرأة والسلام والأمن للجامعة الدول العربية، حيث أن للمرأة العربية دور محوري على مر التاريخ في السعي نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتدعم دولة الكويت الالتزام بهذه الخطة وتنفيذها.

ختاماً، إن تمكين المرأة وتعزيز دورها وضمان مشاركتها الفعالة في كل ما من شأنه تدعيم أواصر السلام والأمن والتنمية والاستقرار سيسهم بلا شك في تحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق في إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جنوب أفريقيا على لفت انتباه المجلس إلى تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وهي عزيمة جدا على إندونيسيا. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية، الذين تحمل بعضهم عناء سفر طويل لإحاطتنا علماً - السيدة ديوب، والسيدة صلاح والسيدة إيكومو. وأعتقد أنهن وفرن لنا الكثير من المعلومات الإضافية بشأن هذه المسألة بالذات.

وإندونيسيا تؤيد البيان الذي سيدي به ممثل القلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تولي إندونيسيا في سياستها الخارجية اهتماماً خاصاً لقضية المرأة. وتم التأكيد على ذلك أيضاً بوضوح بالأمس في خطاب السياسة الذي أدلت به السيدة ريتنو مارسودي، وهي أول امرأة تتولى وزارة الخارجية في إندونيسيا، والتي أعيد انتخابها في الأسبوع الماضي. وقضية المرأة ستظل من أولويات إندونيسيا في

بالمزيد. ونعمل حاليا على تدريب عدة مئات من حفظة السلام من النساء في مركز التدريب في بلدنا الواقع في سينتول، جاوة الغربية. أود أن أكرر ما قالته الرئيسة مشيدة بجميع حفظة السلام من النساء التابعين لنا، بمن فيهن إحدى الإناث من حفظة السلام من جنوب أفريقيا الحاضرة في هذه القاعة اليوم. لقد شرفونا جميعا هنا في الأمم المتحدة، وسنواصل دعم عملهن. وأود مرة أخرى أن أهنئ جميعا على النجاح اليوم في اعتماد القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، ولكن الأهم هو أنه حسن التوقيت إذ نعمل على تنفيذ التزاماتنا بدعم من الموارد المتاحة والشبكات والموظفين في الميدان. وعلينا أن نضمن أن أحكام هذه الاتفاقية ستنفذ بدقة وبالكامل، ولا سيما التزامنا المشترك بتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية - وأؤكد الكاملة والمتساوية - والمشاركة الحقيقية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام. وفي الختام، أود أن أردد ما قالته وزيرة خارجية بلدنا، السيدة ريتنو مارسودي في مناسبات عديدة. فقد كانت تذكرني دائما بأن "الاستثمار في المرأة يساوي الاستثمار في السلام". وقد حان الوقت لنا جميعا كي نستثمر بشكل فعلي وجدي وسخي.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بمشاركة السيدة ناليدا باندرور، وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، والسيدة ميشيل مونتيفيرينغ، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا، في مناقشة اليوم. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ونقدر أهمية تقييماته. ونعرب أيضا عن تقديرنا للإسهامات الغنية من مقدمي الإحاطات: السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة لينا إيكومو، وزيرة الخارجية السابقة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ممثلة شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة باسم شبكة القيادات النسائية الأفريقية؛ والسيدة آلاء صلاح، الناشطة في المجتمع المدني السوداني.

إيجابي على مجتمعاتها. ولذلك، نحن ملتزمون بتعزيز دور المرأة في تخفيف حدة الصراع الاجتماعي ومكافحة التطرف العنيف. لكن الالتزامات وحدها لا تكفي إن لم تقترن بالتنفيذ المفصل والإطار القانوني والعمل الميداني. وفي هذا الصدد، نؤيد الحاجة إلى خطط عمل وطنية.

ثانيا، نحتاج إلى تعظيم الموارد المتاحة والشبكات نحو نهج كامل للأمم المتحدة، لا سيما في المشهد الدينامي الحالي. وفي هذا السياق، نؤيد تماما مبادرة الائتلاف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات، الذي أطلق في الشهر الماضي هنا في الأمم المتحدة. ونعتقد أن التحالف يمكن أن يكون له تأثير كبير في تعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات عمليات السلام. وقد بادرت إندونيسيا نفسها إلى استضافة التدريب الإقليمي بشأن المرأة والسلام والأمن في نيسان/أبريل للنساء وسيطات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) من أجل تعزيز قدراتهن في مفاوضات السلام. وسنواصل دعم هذه المبادرة. كما أنشأت إندونيسيا سجل رابطة نساء الآسيان من أجل السلام، وهو مجموعة من الخبراء لتعميم دور المرأة برنامجنا للسلام الإقليمي.

ثالثا، ينبغي لنا تعزيز دور المرأة باعتبارها عنصرا من عناصر السلام. وعندما تشارك المرأة في عمليات السلام، فإن احتمال أن يدوم الاتفاق الناتج له ١٥ عاما على الأقل، يزداد بنسبة ٣٥ في المائة. ولذلك، من المنطقي أنه إذا أردنا حل النزاعات، فيجب إشراك المرأة. وإندونيسيا نصير متحمس لحفظة السلام من النساء. ويمكنهن كسب أفئدة وعقول المجتمعات المحلية والمدنيين. كما يجد المدنيون قدرا أكبر من الراحة تجاه الإناث عندما يلتمسون الحماية من العنف الجنسي. ونشرت إندونيسيا حوالي ١٢٨ من حفظة السلام من النساء من بين ٣٠٠٠ فرد من القوات الإندونيسية. وأفتخر أننا عندما زرنا جوبا، التقيت بالعديد من حفظة السلام الإندونيسيات العاملات كشرطيات اللاتي ما برحت يعملن في جنوب السودان. وسنواصل المساهمة

وفيما يتعلق بمساهمة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، أسهمت الحكومة في إطلاق مبادرة الشبكة الوطنية للقيادات النسائية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ والتزمت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ التزاماً كاملاً بإنشاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تسعى إلى تعزيز إسهامات المرأة في السلام والاستقرار في القارة. كما أيدنا إسهام المرأة في عمليات حفظ السلام بإشراك الأفراد الإناث في الوحدات التابعة لكونت ديوفوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

أما على الصعيد دون الإقليمي، فإن بلدي يؤيد الإجراءات التي تتخذها الشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تسعى إلى تنسيق ودعم مبادرات المرأة ودورها في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى. وعلى الصعيد الإقليمي، ترحب كونت ديوفوار بالتزام الاتحاد الأفريقي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار نهج منسق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. إن اعتماد الإطار القاري القائم على النتائج، في آذار/مارس ٢٠١٨، والرامي إلى جمع البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، جعل من الممكن تنسيق وتعزيز المبادرات الرئيسية التي تم الاضطلاع بها، بما في ذلك تعزيز التكافؤ بين الجنسين في النظم التنفيذية والتشريعية، وتعزيز دور المرأة في الوساطة والاستراتيجيات الوقائية.

وسيتطلب ضمان زيادة مشاركة المرأة في المقام الأول قدرًا كافيًا من التعليم والرعاية الصحية وفرص التمكين للنساء والفتيات. وسيتم ذلك من تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة، ومن ثم المزيد من مشاركتها الفعالة في جميع الآليات الاجتماعية السياسية لمنع نشوب النزاعات، وبناء السلام. وفي ضوء هذه الضرورة الحتمية، تولى كونت ديوفوار أهمية كبرى لتمكين المرأة - وهي حتى الآن لا تزال البلد الوحيد الذي رُفِعَ اسمه من القائمة

وإذ يقترب حلول الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من دواعي القلق أن نرى تقرير الأمين العام (S/2019/800) يشير إلى أنه على الرغم من التقدم المشجع عموماً، لا يزال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن زيادة مساهمة المرأة في السلام والأمن الدوليين لم يحقق النتائج المرجوة. وهناك العديد من القيود الاجتماعية - السياسية والاقتصادية والثقافية التي لا تزال تعوق المشاركة الكاملة للمرأة في تعزيز السلام والأمن، بما في ذلك في العديد من البلدان المتضررة من النزاع المسلح أو الخارجة من الأزمات. والواقع أنه على الرغم من أن المرأة من بين الضحايا الرئيسيين لجميع أنواع العنف في النزاعات المسلحة، لا يزال دورها محصوراً في الأنشطة الهامشية في المفاوضات وفي استراتيجيات للخروج من الأزمات وبناء السلام، على الرغم من جلاء ما تحقَّقه من قيمة مضافة.

وفي ضوء الإنجازات على مدى الـ ٢٠ عاماً الماضية والتحديات التي لا تزال قائمة، يرى وفد بلدي أن علينا أن نواصل الجهود لإشراك المرأة في آليات تعزيز السلام والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري زيادة فتح المجال السياسي للمرأة في أوقات السلام والنزاع وضمان تمكينها بوصفها عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعملت حكومة كونت ديوفوار على جعل المرأة في صميم استراتيجيتنا الوطنية لبناء السلام اعترافاً بدورها الحاسم وفي أعقاب الأزمة التي شهدناها بعد الانتخابات، عن طريق زيادة تمثيلها في أحزابنا السياسية الوطنية ومؤسساتنا السياسية، مثل البرلمان ومجلس الشيوخ. وفي هذا الصدد، سنّ البرلمان في ١٦ تموز/يوليه قانوناً بشأن تمثيل المرأة في الجمعيات المنتخبة. وقبل ذلك بفترة طويلة، في ٦ آذار/مارس، قرر البرلمان منح إعانة للأحزاب السياسية التي بلغ فيها في مستوى تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة - في المجالس البلدية أو الإقليمية، على سبيل المثال - ٣٠ في المائة.

القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي اتخذناه للتو بتوافق الآراء اليوم. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها وفد جنوب أفريقيا للمساهمة في تنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بهذه الخطة. ومع ذلك، نعتقد أنه لا تزال هناك حواجز وتحديات تواجه تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على نقاط رئيسية خمس نرى أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ إجراءات مستمرة بشأنها.

أولا، ينبغي أن يواصل تعزيز التوسع في إشراك المرأة وتمكينها في عمليات السلام والمصالحة الوطنية من خلال ولاياته، ورصد الامتثال لتلك التدابير. والأدلة واضحة وتبين أن مشاركة المرأة بصورة كبيرة على جميع مستويات الحياة السياسية يحد من احتمالات نشوب النزاع ويجعل عمليات حفظ السلام وبناء السلام والجهود الرامية إلى الدفاع عن حقوق المرأة فعالة أكثر بكثير.

ثانيا، من الضروري إيلاء الاهتمام الواجب للأسباب الجذرية للنزاعات المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين والعنف، لأنها تيسر اتباع نهج شامل تجاه حالات النزاع. ومن المهم أيضا مراعاة الآثار المختلفة للنزاع على حماية النساء والفتيات.

ثالثا، فيما يتعلق بتوصيات الأمين العام في أحدث تقرير له (S/2019/800)، يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى إدماج المتخصصين في الشؤون الجنسانية في البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام من أجل تطبيق هذا المنظور على كل مستوى من مستويات تحليل السياسات والتخطيط والتنفيذ، بما في ذلك التمكين الاقتصادي. ونحن مقتنعون بالفوائد الكامنة في زيادة عدد النساء من معتمري الخوذ الزرق في عمليات حفظ السلام، ونحن ملتزمون بتلك القضية.

رابعا، من المهم إبراز وتعزيز التعاون الفعال بين البعثات ومنظمات المجتمع المدني النسائية. وينطوي ذلك أيضا على زيادة مشاركة المتكلمات من المجتمع المدني في جلساتنا، إضافة

المرفقة بتقارير الأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. ومن بين أمور أخرى، فإن ذلك الالتزام من جانب السلطات الإفوارية قد تحقق بإنشاء إدارة حكومية مكرسة لتمكين المرأة وتخصيص الأموال لتمويل المشاريع الصغرى التي تساعد المرأة. فعلى سبيل المثال، أحد البرامج الاجتماعية التي اعتمدها حكومة بلدي في كانون الثاني/يناير بتمويل قدره ٧٢٧,٥ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يعادل دولار ١,٤٥٥ بليون دولار، يضع تمكين المرأة في صميم أولوياته ويعزز الإجراءات التي اتخذها بالفعل صندوق دعم المرأة في كوت ديفوار، الذي مكن حتى الآن ١٧٠.٠٠٠ امرأة من التخلص من الفقر عن طريق تمويل مشاريعهن.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة وهي ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، التي تركز الضرورة الحتمية لدور المرأة في منع نشوب النزاعات واستعادة السلام والاستقرار الدائمين.

السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نشكر جنوب أفريقيا على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. ونحن ممتنون أيضا على الإحاطات المهمة والمفصلة والمستنيرة التي قدمت هذا الصباح.

وتلتزم بيرو التزاما راسخا بخطة المرأة والسلام والأمن، لأننا مقتنعون بأن القيادة والمشاركة النشطة للمرأة، بوصفها عنصرا فاعلا في تحقيق السلام في جميع مراحل النزاع، لهما تأثير كبير. وتؤكد الإحصاءات استمرار المزايا التي يحققها حضور المرأة على أرض الواقع، ولا سيما في التفاعل مع المجتمعات المضيفة، وفي التنفيذ الفعال للوسائل السلمية لتسوية المنازعات. وهذا هو السبب في أننا ما برحنا نناقش هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٠ بهدف وضع جدول أعمال تدريجي لإيجاد الممارسات الجيدة في هذا المجال، بدءا من القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى

وتقر غينيا الاستوائية بأهمية المساواة بين الجنسين وتشجع بهمة على تعزيز مشاركة المرأة في جميع القطاعات. غير أننا نلاحظ مع القلق أحدث تقريرين للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800)، وعن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280). وقد بينت إحاطات المتكلمين أن على الرغم من الإنجازات التي سجلت، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل كفالة تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نؤيد استراتيجية الأمين العام الجديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام بحلول عام ٢٠٢٠، ونشجع على مواصلة تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تنفيذها.

وكما أقرّ عدة مرات في هذه القاعة، فإننا نتفق جميعاً على المبادرة الرامية إلى تحسين نوعية ونطاق عمل مجلس الأمن في حالات النزاع المسلح. وتحت رئاسة غينيا الاستوائية في شهر شباط/فبراير، وافق المجلس بالإجماع على القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وتنعكس روح ذلك القرار بشكل عام في هدف المساواة بين الجنسين، وفي الأهداف الواردة في القرار الذي اتخذناه للتو، والقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) الذي اتخذ في نيسان/أبريل بقيادة ألمانيا والرامي إلى تعزيز منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ومن هذا المنظر، فإننا نكرر التأكيد على أهمية تعزيز المبادئ التوجيهية للتدريب ذات الصلة الصادرة قبل عمليات حفظ السلام وأثناءها من أجل كفالة فعالية البعثات وحماية المدنيين، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، من أي إيذاء وعواقبه.

وفي هذا الصدد، نقر بالأثر الذي تتركه النزاعات المسلحة على أضعف أفراد المجتمع، وهم عادة النساء والفتيات اللاتي، على الرغم من كونهن يقعن في كثير من الأحيان ضحايا الأعمال الفظيعة، فإنهن يثبتن مرارا وتكرارا قدرتهن على المساهمة في جهود تحقيق السلام والأمن وبناء السلام والمنع على جميع المستويات.

إلى إجراء تحليلات تفصيلية للمعلومات من الميدان في الحالات التي تدرج ضمن جدول أعمال المجلس.

خامساً، يجب أن نشجع الاستخدام الفعال للمعلومات والتوصيات المقدمة من فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الأمر الذي سيمكننا من تحسين رصد وتنسيق تنفيذ الأنشطة، تماشياً مع القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وتشرف بيرو بأنها الرئيس المشارك للفريق منذ عام ٢٠١٨، وبأنها تشاركت في ذلك مع السويد وألمانيا هذا العام.

وفي الختام، أود أن أؤكد إيمان بيرو بأنه في الحالة الراهنة، لا توجد أداة أنجع لتعزيز السلام والأمن الدولي من تمكين المرأة، الذي يشمل الاعتراف بدورها القيادي وتعزيز مشاركتها في عمليات السلام وكفالة الوفاء بالتزامات في شكل ملموس على أرض الواقع.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر السيدة نالدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا، والسيدة ميشيل مونتيفرينغ، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، على تشریفنا بحضورهما في هذه المناقشة الهامة. ونود أيضاً أن نرحب ترحيباً حاراً بالسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة لينا إيكومو، وزيرة الخارجية السابقة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنيابة عن الشبكة المعنية بدور المرأة الأفريقية في منع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa)، وشبكة القيادات النسائية الأفريقية؛ والسيدة آلاء صلاح، الناشطة في مجال المجتمع المدني وقائدة مجتمعية. ونشكرهم جميعاً على إحاطاتهم الغنية بالمعلومات.

ونشيد بمبادرة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالقرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، الذي اتخذناه للتو، إذ إنه بالغ الأهمية للمضي قدماً في تنفيذ هذه الخطة المهمة.

قدر أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيكون لهذا التعاون أهمية خاصة لاعتماد مشروع القرار المتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا الذي لا يزال معروفاً على المجلس والذي تأمل جمهورية غينيا الاستوائية في أن يُعتمد قبل نهاية السنة. وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومنظومة السلم والأمن الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يعزز بدوره المبادرات دون الإقليمية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، في جملة أمور، هو مثال على نوع التحالف الذي ينبغي أن يلقي دعماً مستمراً وأكثر قابلية للتنبؤ.

وحيث أن عضوية غينيا الاستوائية في المجلس شارفت على نهايتها، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر أعضاء المجلس على الروح القيادية والالتزام بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي عام ٢٠٢٠، سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين وبالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحث أعضاء المجلس على مواصلة العمل معاً بغية المراعاة التامة لدور المرأة في حل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا على عقد هذه الجلسة اليوم. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقييمه للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشأن مساهمة الأمانة العامة في تعزيز دور المرأة في منع النزاعات المسلحة وتسويتها والتحديات المتبقية في هذا المجال، فضلاً عما قاله المتكلمون المدعوون عن عملهم على أرض الواقع.

وهذا هو السبب في أننا ندرك جهود الأمم المتحدة لدعم تلك التجمعات البالغة الأهمية، وتعزيز إبراز أنشطتها وتوضيح العلاقة المباشرة بين المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الزيارة الرفيعة المستوى إلى أفغانستان بقيادة نائبة الأمين العام أمينة محمد والرحلات المشتركة مع الاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر وتشاد، والزيارة إلى الكاميرون في نيسان/أبريل من هذا العام. فهي تساعد على إبراز الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة وتحقيق المساواة بين الجنسين، مع الاحترام الدائم لسيادة الدولة.

وقد أقر المجلس بالصلوات بين عدم المساواة والتمييز الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، من جهة، والتطرف العنيف والإرهاب، من جهة أخرى. ونرى أن المساواة اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعقيدها المتزايد تتجاوز كثيراً المساواة بين الجنسين. فهي تشمل أيضاً وتحسّد الحاجة إلى ضمان المساواة بين الدول وحقوق جميع الدول في التنمية المستدامة. ولذلك، أود أن أنوه بما أبداه فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من التزام وتفانٍ من أجل تعميم هذه الخطة. ونود أيضاً أن نشجّع المبادرات الاستراتيجية، المنفذة في إطار اتفاق التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن منع العنف الجنسي والتصدي له في حالات النزاع في أفريقيا، والتي يعززها الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة.

وبما أن أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من بعثات حفظ السلام، فإنها بحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لا سيما تلك المتعلقة بخطة على

وإذا أردنا حلّ المشاكل القائمة في هذا المجال بصورة فعالة، فيجب أن تشارك النساء أنفسهن مشاركة فعالة. ونحن ممتنون للأمين العام في هذا الصدد على اهتمامه المستمر بمشاكل توسيع المشاركة الجدية للمرأة وإشراكها في عمليات حفظ السلام ومفاوضات السلام والعمليات السياسية بوجه عام. إن روسيا شريك شجاع للأمم المتحدة في مجال إعداد حفظة السلام، بمن فيهم النساء، في مراكز التدريب المعتمدة، ونشارك بنشاط في هذا التعاون من خلال مركز عموم روسيا للتدريب على حفظ السلام التابع لوزارة خارجية بلدي في دوموديدوفو، والذي يدرّب أيضاً الأخصائيين الأجانب.

لقد أيدنا اليوم اتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) الذي أعدته جنوب أفريقيا، انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأهمية حماية وتعزيز حقوق المرأة في حالات النزاع المسلح. ومع ذلك، نشعر بأننا مضطرون للإشارة إلى أن القرار يتضمن عدداً من الأحكام التي تتجاوز ولاية مجلس الأمن. فهو مثقل بمسائل تتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان التي تتناولها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بالفعل بنجاح وفعالية. ونحث مجلس الأمن على أن يتقيد تقيداً صارماً بولايته، ولا نؤيد المحاولات الرامية إلى تبرير التدخل في الشؤون التي تقع ضمن اختصاص الهيئات الأخرى.

في الختام، نشعر بأننا مضطرون لعرض تقييمنا للسنوات الأولى من نشاط فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المذكور في القرار الذي اتخذناه اليوم. ولا يسعنا إلا أن نخلص إلى أن الفريق لم ينجح تماماً في أن يصبح حلقة وصل لتنسيق سلسلة العمل في هذا المجال. فهو لم يتمكن من تفادي قدر معين من التسييس في أعماله أو من وضع إجراءات شفافة وديمقراطية حقاً للتوصل إلى القرارات واتخاذها، رغم أنها شرط أساسي لمواصلة الحوار بين الحكومات بشأن هذا الموضوع الهام. وسيكون من المهم للغاية معالجة أوجه القصور تلك من أجل الوفاء بتوقعات الدول التي تواجه حالات نزاع.

تؤكد مناقشة اليوم أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتخذ قبل ما يقرب من عقدين من الزمن. ويتمثل جزء شديد الأهمية من عمل المجلس في تنفيذ ذلك القرار في تعزيز دور المرأة وإسهامها في عمليات السلام وحمايتها من أعمال العنف التي لا تزال تواجهها في حالات النزاع المسلح. فالنساء هم الضحايا الرئيسيون للعنف الجنسي، الذي كثيراً ما يُستخدم كوسيلة من وسائل الحرب. ونشعر بالغضب إزاء الحالات التي تُستخدم فيها المرأة كسلعة بشرية لجمع الأموال من أجل الأنشطة الإرهابية والإجرامية. وندعو الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى التنسيق بشكل أوثق مع مجلس الأمن بغية القضاء على الممارسات البغيضة مثل العنف الجنسي والاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان تجنب الازدواجية في عمل الهيئات المختلفة للمنظمة والتركيز على الحالات التي تشكل تهديداً لا جدال فيه للسلام والأمن الدوليين، وفقاً لصلاحيات مجلس الأمن. ومن المهم أن نتذكر أن هيئات مثل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام تشكل أيضاً جزءاً من الجهود الرامية إلى النهوض بدور المرأة وحماية حقوقها وضمان المساواة بين الجنسين.

ويدعو الاتحاد الروسي إلى التركيز على اتخاذ تدابير محددة لصالح المرأة في النزاع المسلح. ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بوضع خطط العمل الوطنية والتي ينبغي أن تكون متوائمة مع حالات نزاع مسلح بعينها، الأمر الذي يجعل منها صكوكاً مفيدة وفعالة لا مجرد تصريحات لا تعدو كونها حبراً على ورق. واعتماد هذه الخطط المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخاصة عندما يكون الغرض منها ببساطة تلبية متطلبات الإبلاغ وتعبئة الخانات الفارغة، لا يمكن أن يكون معياراً لتقييم سياسات البلدان بشأن تحسين وضع المرأة.

التزامهن بالمشاركة في هذه العمليات وقيادتها. ونشجع البلدان الأخرى على الانضمام إلى مبادرة الالتزام لعام ٢٠٢٥ بشأن إدماج المرأة في عمليات السلام، التي أطلقت خلال الأسبوع الرفيع المستوى للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. كما نحث مجلس الأمن على التأكد من تجسيد حالة المرأة وأدوارها في قراراته وولايات البعثات.

ويعني الإدماج أيضا مجموعة متنوعة من النساء - من المناطق الريفية والحضرية، ومن الشباب والمسنين، والأشخاص ذوي القدرات المختلفة، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء ذات الميول الجنسية المختلفة. ونشعر بالقلق إزاء انتشار العنف والقمع الذي تواجهه النساء المشاركات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلا عن استمرار الإفلات من العقاب على هذا العنف. فحقوق هؤلاء النساء وأمنهن ضروري لتحقيق الديمقراطية والسلام. ومن الضروري دعم المرأة العاملة في الخطوط الأمامية لتحقيق السلام. وأود هنا أن أسلط الضوء على عمل الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام.

ولا تزال البحوث مستمرة للربط بين العنف الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين وبين مستوى قابلية تعرض المجتمع للحروب الأهلية والنزاعات. ويجب بذل المزيد من الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات. ويجب أن نتصدى للهجمات التي تستهدف تمتع المرأة بحقوق الإنسان بشكل كامل وعلى قدم المساواة، وكفالة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنسي. ونؤيد بقوة ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ونرحب بالصندوق الدولي لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بقيادة الدكتور دينيس ماكويغي

ونحن على استعداد للتعاون بشكل بناء مع جميع الدول المهتمة بشأن التعزيز المتسق لموضوع المرأة في جدول أعمال المجلس. وتحل في تشرين الأول/أكتوبر من العام القادم الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن نصل إلى موعد تلك الذكرى السنوية من موقف تضامني يثبت الإنجازات الهامة للمجلس ووحدته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية النرويج.

السيدة سوربيدي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي النرويج. وأود أن أشكر جنوب أفريقيا على عقد مناقشة اليوم وعلى دعوة العاملات في مجال بناء السلام للحضور في هذه القاعة.

من أجل فهم النزاعات، نحتاج إلى فهم الكيفية التي تؤثر بها على النساء والرجال على السواء، ومن أجل تسوية النزاعات، نحتاج إلى حشد النساء. فالنساء والرجال لهم نفس الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم. وعلى نحو ما ذكرت ببلاغة ليما غبوي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، إن لم تكن المرأة من المراقبين في حالات النزاع، فلماذا ينبغي أن تكون من المراقبين في حالة السلام؟ إننا نعلم أن عمليات السلام الشاملة تنطوي على فرص أفضل لتحقيق السلام الدائم.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بتركيز تقرير الأمين العام (S/2019/800) على المشاركة الهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومن الضروري الآن كفالة القيام بمتابعة ملموسة وعملية. وسنضطلع بدورنا على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف. وقد كان إطلاق التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للوسيطات في أيلول/سبتمبر علامة فارقة. فالتحالف لا يسلط الضوء على العدد الكبير من النساء ذوات الخبرة الكبيرة والمتنوعة في مجال السلام والأمن فحسب، بل يبين

كان معلما حقيقيا. فقد صحح الطريقة التي نرى ونحري بها تحليل النزاعات، ونشارك بها في عمليات حفظ السلام. لقد كان استجابة لأجيال النساء اللاتي أُهملن كصانعات للسلام ومفاوضات ووسيطات وأطرافا في النزاعات. ومنذ ذلك الحين، أدت الالتزامات المتعمقة التي تعهدت بها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، إلى جانب المبادرات المحلية والإقليمية والدولية الهامة، إلى النهوض بخطتنا، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه.

وأود أن أشكر جنوب أفريقيا على تنظيم مناقشة اليوم وعلى التركيز بقوة على التنفيذ. فالتحديات بالغة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/800). ولتحقيق نتائج أكثر استدامة، نحن بحاجة إلى قيادة تبقي حقوق المرأة ومشاركتها على رأس جدول الأعمال، فضلا عن تنفيذ الخطوات الملموسة الهامة في هذا المجال، وتحقيق المساءلة للتأكد من التصرف بناء على القرارات المتخذة. وأود أن أتناول بإيجاز كل من هذه العناصر الثلاثة.

أولا، إن وجود قيادة قوية أمر أساسي لتحقيق الاندماج الكامل. ويجب علينا في الأمم المتحدة، بصفتنا الدول الأعضاء وكمنظمة، أن نتخذ خطوات ملموسة نحو المستقبل في عام ٢٠٢٠. ويجب أن نتصدى للهجمات التي تستهدف حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ويجب أن ندافع عن الإنجازات المتعددة الأطراف التي حققناها. وينبغي الالتزام بتوفير الموارد، وينبغي أن تكون الرسائل واضحة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتنفيذ، يجب أن تتخذ الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وفردى البعثات تدابير عملية. وينبغي أن يكون للمنظور الجنساني أثر في عملنا، وفيما نتكلم عنه، وفي خطواتنا المقبلة. إننا بحاجة إلى إدراج منظور جنساني في تحليل النزاعات، وإدماج البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في جميع التقارير. ونرحب بتجديد الالتزامات التي

والسيدة نادية مراد. وبصفتي الوطنية كوزيرة خارجية النرويج، أود أن أعلن أننا سندعم الصندوق. كما أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى "المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن" الصادر مؤخرا، الذي يقيس أوضاع المرأة على الصعيد العالمي في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الشمول والعدل والأمن.

وأخيرا، سيصدر قريبا دليل بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له من أجل استخدامه في عمليات الأمم المتحدة. وفي الواقع، ينبغي أن يكون متاحا غدا.

إننا نركز الكثير من اهتمامنا على القرارات. وأعتقد أننا بحاجة إلى التركيز بنفس القدر على تنفيذ القرارات. وبدعم من منظمة غير حكومية - وهي الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن - وآخرين، تمكنت جنوب أفريقيا من إحكام الصياغة بشأن التنفيذ الكامل للقرارات السابقة في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي اعتمدهنا اليوم. وعلى الرغم من أننا نود أن نشهد التزامات أقوى لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان والمشاركات في بناء السلام وتمكينهن، فقد تم الآن الاعتراف بدورهن، وكذلك بمسؤوليات الدول تجاههن. وقد كنا من بين مقدمي القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) وهنئ جنوب أفريقيا والمجلس على التوصل إلى تصويت بتوافق الآراء.

وفي الختام، تدعو بلدان الشمال الأوروبي مجلس الأمن إلى الحفاظ على توافق الآراء الأقليمي الذي شكل علامة مميزة لخطة المرأة والسلام والأمن والاستفادة منه. وينبغي التوصل لاتفاق تام حول هذه الطاولة بشأن حقيقة بسيطة تتمثل في أن مشاركة المرأة أمر ضروري لتحقيق السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السويد.

السيدة ليند (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): إن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠

لنا جميعاً أن نقف على أهبة الاستعداد لدعم الشعب السوداني بينما يمضي قدماً في هذا المسار.

ومن المستحيل ألا نتطرق إلى ذكر ما يحدث في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. فبعد سنوات من الدفاع عن ديارهم وبلداننا ضد نحلة تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، الإرهابية، تعاني النساء الآن كما يعاني الرجال الذين يشكلون الفسيفساء العرقي والثقافي في المنطقة من آثار الهجوم العسكري التركي. ونحن نعلم أن النساء من بين أكثر الفئات تضرراً من النزاع، ولكن في غمار مكافحة داعش كن يقاتلن أيضاً في الخطوط الأمامية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المرأة الكردية. وعلينا واجب أخلاقي بالدفاع عنهن في مثل هذه الأوقات. فبعد أكثر من ثماني سنوات من الصراع، الذي يتحمل النظام السوري المسؤولية الكبرى بشأنه، تحتاج سورية والمنطقة إلى السلام. وتؤكد السويد من جديد دعمها للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، فهي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام المستدام.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للالتزامات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/800). فقد تناول التقرير العديد من التوصيات التي قدمتها السويد بعد سنتين بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن. وإني فخور بمساهمة السويد في خطة المرأة والسلام والأمن خلال فترة عضويتنا في المجلس. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن السويد ستواصل الدفاع عن هذه القضايا بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين متبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعترض، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

تعهدت بها لجنة بناء السلام لاعتماد منظور جنساني متكامل في جميع أعمالها، ونؤيد تأييداً كاملاً الاقتراحات التي قدمها رئيس اللجنة إلى مجلس الأمن اليوم.

ثالثاً، فيما يتعلق بالمساءلة، نحتاج إلى توخي الوضوح في تحديد المسؤوليات من أجل تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن بالكامل. وتعد المتابعة أمراً أساسياً لضمان أن يجسد التحليل والبيانات الحقائق في الميدان. ويجب على الدول الأعضاء وضع استراتيجيات لمشاركة المرأة في عمليات السلام وفي هيئات صنع القرار. ويجب أن يكون منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وملاحقة مرتكبيه جنائياً هو محور جهود السلام. وأود التشديد بصفة خاصة على دور المجتمع المدني. فخلال رئاسة السويد لمجلس الأمن، تمت دعوة عدد كبير على نحو غير مسبوق من ممثلي المجتمع المدني لتقديم إحاطات إلى المجلس، مما أدى إلى إجراء مناقشات أكثر شمولاً واستنارة. وبالأهم، في منتدى الجهات المعنية المتعددة بشأن المرأة والسلام والأمن، أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها الشديد إزاء تباطؤ التقدم المحرز بشأن خطة المرأة والسلام والأمن. كما شددت على المخاوف بشأن وجود دليل على تزايد العداء ضد أفراد المجتمع المدني في هذا المجال، وخاصة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء، وأعضاء مجلس الأمن بصفة خاصة، اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ القرارات المتخذة، وإدراج ممثلي المجتمع المدني باعتبارهم شركاء. ومن بين هذه الجوانب الهامة إمكانات المجتمع المدني غير المستخدمة للقيام بدور في منع نشوب النزاعات عن طريق الإنذار المبكر.

وحيث أننا نتكلم عن أهمية المجتمع المدني والقيادة السياسية القوية، أود أن أسلط الضوء على التطورات الأخيرة في السودان. وكما سمعنا من السيدة صلاح، كانت المشاركة القوية للمرأة السودانية بالغة الأهمية بالنسبة للحركة من أجل التغيير. ونشعر بالتفاؤل إزاء توكيد الحكومة الجديدة على مشاركة المرأة. وينبغي